



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة



الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة - منصة "ليندو" نموذجاً -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

المشرف:

الطالبة:

أ.د. علي باللموشي

أسماء خادم الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد العربي ببوش	أستاذ محاضر - ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيساً
علي باللموشي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفاً ومقرراً
سمير تامة	أستاذ مساعد - ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية: 1445-1446هـ / 2023-2024م



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الإسلامية

قسم الشريعة



الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة - منصة "ليندو" نموذجا -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

المشرف:

الطالبة:

أ.د. علي باللموشي

أسماء خادم الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد العربي ببوش	أستاذ محاضر - ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
علي باللموشي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
سمير تامة	أستاذ مساعد - ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445-1446هـ / 2023-2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- والديّ الكريمين
- زوجي وأولادي
- كل عزيز على قلبي

أسماء سماح اللثما

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً على تمام إنجاز هذه الدراسة

أقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور **علي باللسوي**

لقبوله الإشراف على منكمري

أشكر كل القائمين على كلية التربية بجامعة الوادي من أساتذة

وإداريين

شكراً لك من علمني حرفاً

شكراً لك من علمني أواباً

أسماء خواجه الله

الملخص

هذه الدراسة معنونة بـ: "الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة- منصة "ليندو" نموذجاً؛ تحت إشكالية: ما هي الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي؟ وما هو دور المنصات الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة؟ وقد عُولِجَت في ثلاث مباحث: الأول اختصَّ بالإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي عبر المنصات؛ والثاني فقد خصص لبيان أحكامه الفقهية؛ والثالث مخصص لبيان الدور التمويلي لمنصاته الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعدُّ منصات التمويل الجماعي الإسلامية مصدراً تمويلياً للمؤسسات الصغيرة بديلاً عن البنوك.

الكلمات المفتاحية:

تمويل جماعي، أحكام، مؤسسات صغيرة، منصة ليندو

Abstract

This study is entitled: "Rulings of jurisprudential crowdfunding platforms and their role in financing small institutions, the "Lindo" platform as a model"; under problem: What are the jurisprudential provisions of crowdfunding platforms? And what is the role of Islamic platforms in financing small enterprises? It was dealt with in three investigations: the first was concerned with the conceptual framework of crowdfunding across platforms; the second was devoted to clarifying its jurisprudence; and the third was dedicated to showing the financing role of its Islamic platforms.

The study reached several findings, the most important of which are: Islamic crowdfunding platforms are an alternative funding source for small enterprises than banks..

Keywords :

Group Finance, Terms, Small Enterprises, Lindo Platform

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فيعد المال من زينة الحياة الدنيا ومن الضروريات الخمس، فيحافظ به على الدين، النفس، العقل، وبه يتم الزواج من أجل الحفاظ على النسل؛ وقد دعت الشريعة الإسلامية للحفاظ عليه من جانب العدم ومن جانب الوجود، إذ لا بد من السعي نحو تحصيله وتطوير طرقه بما يوافقها، فمن أجل ذلك سعت الهندسة المالية الإسلامية لإيجاد حلول للتمويل تسهم من خلالها في التنمية الاقتصادية؛ وقد ركزت بدورها على عقود المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك بدلا من عقود التبرعات والقروض الحسنة والمشاركة في الربح والخسارة، واهتمت بكيفية ادخار واستثمار فئة الأغنياء دون طبقة ذوي الدخل المنخفض أصحاب الشركات الصغيرة؛ إذ تعتبر هذه الأخيرة ركيزة من ركائز الاقتصاد في كل دول العالم نظيرا لمساهمتها بشكل كبير في زيادة الدخل الإجمالي من خلال توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، ومع ذلك تواجه هذه المؤسسات تحديات عدة لظالما كانت عائقا في طريق نموها وتوسعها، ولعل أهم عائق هو الحصول على التمويل من البنوك بسبب المخاطر العالية التي قد تعترض المؤسسات الصغيرة؛ ونظرا للتقدم الكبير في مجال التقنية المالية التي قدمت ولا زالت تقدم ابتكارات عديدة في مجال المعاملات المالية المعاصرة، ومن بين أدواها المبتكرة: منصات التمويل الجماعي؛ فقد لجأت المؤسسات الصغيرة هذه المنصات من أجل إيجاد حل لمشكلة التمويل؛ ونظرا لما تشهده الساحة العالمية حاليا وبما في ذلك العالم الإسلامي من التوجهات المتزايدة نحو الاعتماد على التمويل الجماعي عبر منصات إلكترونية مبرمجة خصيصا لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة، فقد بدأ مؤخرا ظهورها في العالم الإسلامي، والتي تعد من أحدث تجارب التمويل إذ أنها تتيح فرصة تمويلية بديلة عن البنوك؛ ومن بينها منصة "ليندو" والتي تعتمد على التمويل القائم على الديون.

وعليه فإن هذه المذكرة إسهام مني في بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي وإبراز دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والموسومة بـ: "الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة - منصة "ليندو" نموذجاً.

أولاً: إشكالية البحث

ما هي الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي؟ وما هو دور المنصات الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة؟

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- 1- هذه الدراسة لها ارتباط بالواقع للمكانة المعترفة التي تحتلها منصات التمويل الجماعي في مجال التمويل باعتبارها منافساً للبنوك، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام المتزايد للعديد من الدول في تبنيها للمنصات الإسلامية.
- 2- هذه الدراسة تسهم في علاج حاجة المستثمرين الصغار في الحصول على التمويل بأقل تكلفة وفي أسرع وقت، وعلى وجه الخصوص أصحاب المؤسسات الناشئة والصغيرة كون البنوك تمتنع عن تمويلها بسبب مخاطرها الكبيرة.
- 3- تعالج هذه الدراسة موضوعاً في التقنية المالية والتي يراد من خلالها محاولة مواكبة دول العالم الإسلامي فيما وصلت إليه من تطور ملحوظ من خلال تبنيها لمنصات التمويل الجماعي الإسلامية.
- 4- تبين هذه الدراسة الأحكام الفقهية لعملية التمويل الجماعي ومنصاته.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع البحث

إن اختيار هذا الموضوع يرجع لسببين:

1- الأسباب الذاتية:

رغبتي في كتابة مذكرة أكاديمية تحاول توضيح أغلب ما يتعلق بالتمويل الجماعي عبر المنصات وبيان أحكامه الفقهية، ولأنه حسب اطلاعي فقد كتبت فيه مقالات وتقارير علمية وملتقيات؛ كل منها تناول جانباً من الموضوع.

2- الأسباب الموضوعية:

لهذه الدراسة أسباب موضوعية بناء عليها تم اختياره ومنها:

- أ- حاجة فئة من المجتمع المحيط إلى تمويل مشاريعهم الصغيرة.
- ب- جهل بعض الفئات من المجتمع بكيفية الاستثمار والعجز عن إيجاد مشاريع صغيرة موثوقة من أجل استثمار أموالهم.
- ت- كثرة انتشار فكرة التسويق الشبكي، وبين فترة وأخرى يظهر بشكل جديد وينخدع الكثير به خاصة الفئة النسوية لجهلها بالعديد من أمور الشرع المتعلقة بالمعاملات المالية، ففكرت في حل وقائي لهذه المشكلة في محاكاة تجربة التمويل الجماعي عن طريق منصات إسلامية لعلها تفي بالغرض.

رابعاً: أهداف البحث

لهذه الدراسة أهداف تسعى للوصول إليها وهي:

- 1- الإحاطة بمفاهيم التمويل الجماعي ومنصاته.
- 2- معرفة واقع التمويل الجماعي عبر العالم.
- 3- الاطلاع على أنواع التمويل الجماعي عبر المنصات.
- 4- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمويل الجماعي ومنصاته.
- 5- محاولة استكشاف عوامل نجاح منصة "ليندو" وعيوبها.
- 6- نشر ثقافة التمويل الجماعي ومنصاته وتوعية فئة الشباب به.
- 7- التوجه نحو إنشاء منصات التمويل الجماعي الإسلامية والتي تتبع أحكام الشرع قبل التوجه نحو المنصات التقليدية في الجزائر.
- 8- تنوع مصادر الحصول على التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة.

خامساً: الدراسات السابقة لموضوع البحث

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع البحث من جوانب متعددة منها:

1-دراسة (فيصل شياد،2019) بعنوان: "فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل

الجماعي"، وهي مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات؛ وحاولت هذه

الدراسة توضيح مفهوم وأنواع التمويل الجماعي وأهم ضوابطه الشرعية، وتوصلت إلى:

- تحديد بعض الضوابط الشرعية للتمويل الجماعي.
- اقتراح بعض البدائل الشرعية الناشئة من الفلسفة الإسلامية، كالتمول الجماعي القائم على الوقف والقائم على الزكاة.

ووجه التداخل بين الدراستين في بعض المعلومات في الإطار المفاهيمي، وفي بعض

الضوابط الشرعية.

2-دراسة (هاجد العتيبي، 2021)، بعنوان: "منصات التمويل الجماعي، دراسة فقهية

تأصيلية"، وهي مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية؛ وقد تناولت هذه

الدراسة مفهوم التمويل الجماعي ومنصاته ومتطلباته ثم تكييفه الفقهي وأحكامه الشرعية؛

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

- فكرة التمويل الجماعي ليست جديدة.
- منصات التمويل الجماعي تقوم على عقد السمسرة.
- توصلت إلى حكم كل نوع من أنواع التمويل الجماعي.

ووجه التداخل بين الدراستين هو الجزء المتعلق بالأحكام الفقهية للتمويل الجماعي

ومنصاته.

3-دراسة (وقنوني باية وعمارة منال،2021) بعنوان: "التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية

مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة"، وهي مقال منشور في مجلة البحوث الإدارية

والاقتصادية؛ سلطت هذه الدراسة الضوء على التمويل الجماعي عبر المنصات باعتباره آلية

مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية والتي اثبتت فعاليتها في التقليل من المعوقات التمويلية التي

تعاني منها المؤسسات الناشئة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

- التمويل الجماعي يعتبر بديلا تمويليا حديثا يختلف عن البنوك التقليدية ويلائم المؤسسات الناشئة.

ووجه التداخل بين الدراستين هو الإطار المفاهيمي.

4-دراسة (عبد العزيز صلاح الدين، عاشوري بدر الدين، 2023) بعنوان: "منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة"، وهي مقال منشور في مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية؛ وقد هدفت هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول موضوع التمويل الجماعي، وقد توصلت إلى أن:
- التمويل الجماعي يعتبر مصدرا للتمويل المؤسسات الناشئة.

ووجه التداخل بين الدراستين في دراسة الإطار المفاهيمي وواقع التمويل الجماعي؛ وبالنسبة لوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، فقد حاولت جمع شتات الإطار المفاهيمي للموضوع، وإضافة بعض الأحكام الفقهية والتوسع في استحضار الأدلة، وإضافة دراسة الحالة التطبيقية.

سادسا: منهج البحث

من أجل معالجة موضوع هذه الدراسة تم استخدام كل من:

1- المنهج الوصفي: في دراسة الجانب المفاهيمي للموضوع وفي بيان الأحكام الفقهية والأدلة الشرعية له وفي دراسة الحالة.

2- المنهج التحليلي: في دراسة البيانات المنحنيات والجداول واستخدم أيضا في التكيف الفقهي لعقود دراسة الحالة.

سابعا: منهجية البحث

عند إعداد هذه الدراسة تم الالتزام بمنهجية لا تخرج عمّا هو متعارف عليه أكاديميا،

ويأتي ذكرها فيما يأتي:

- 1- الالتزام بعزو الآيات في متن البحث وهامشه بالطريقة الآتية: [اسم السورة: رقم الآية]، وجُعِلت الآية بين الرمزین الآتیین: ﴿﴾.
- 2- جعل الأحاديث والآثار بين مزدوجتين «» مع الالتزام بتخريجها في الحاشية بالطريقة الآتية: صاحب المصنف الحديثي، وعنوان مصنفه، كتاب الحديث، بابه، رقمه، ورقم جزء المصنف وصفحته، وإن كان الحديث من الموطأ أو الصحيحين فأكتفي بالتخريج منهم ولا أبحث عن درجته، وإن كان حديثا في غيرهم أدرج درجته هذا في حال لم يكن الحديث مأخوذ من مصنف حديثي مخرج فإن كان كذلك فيكتفي بالتخريج الذي ذكره ذلك المصنف.
- 3- شرح المصطلحات الغريبة في المتن، مع إحالته في الحاشية إلى مصدره.
- 4- تم الالتزام بتوثيق المعلومات في المتن بالطريقة الآتية: المؤلف (وإن كانا اثنين فيكتب كليهما، وإن كانوا أكثر فيكتب وآخرون في كل أنواع المراجع)، المؤلف، رقم الجزء إن وجد ورقم الصفحة، وذكر معلومات المؤلف في فهرس المصادر والمراجع وذلك كالتالي:
 - أ- إن كان كتابا: المؤلف، المؤلف، التحقيق إن وجد، دار النشر إن وجدت، مكان النشر إن وجد، تاريخ النشر إن وجد بالميلادي والهجري أو بأحدهما على حسب ما وجد.
 - ب- إن كان بحثا علميا: المؤلف، المؤلف، عنوان المجلة، رقم المجلد إن وجد، رقم العدد إن وجد، سنة النشر؛ هذا إذا كان مقال، أما إن كان بحثا في مؤتمر أو ملتقى، فبعد المؤلف، المؤلف، يكتفي بذكر الجامعة، والدولة إن وجدت، وسنة إقامته، وإن كان تقريرا علميا فيذكر: المؤلف، المؤلف، المؤسسة المالية المصدرة، والسنة إن وجدت؛ (مع العلم فقد تم إطلاق تسمية بحث علمي على كل مقال منشور في مجلة أو مؤتمر أو ملتقى أو تقرير علمي).
- 5- تم استخدام كلمة ينظر في حال الإحالة الى مرجع للمزيد من المعلومات التي لم يسع البحث سردها، وتم الاكتفاء بذكر المؤلف ومؤلفه مع ذكر الصفحة عند أخذ المعلومة بالمعنى أو التصرف فيها، وعند الاقتباس المباشر يوضع النص في المتن بين شولتين.
- 6- تمَّ التعريف بالمنصات المذكورة في الأشكال الرئيسية فقط، نظرا لمساحة البحث.
- 7- بالنسبة للدراسات السابقة فقد تمَّ ترتيبها بناء على الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

8- بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع فقد تمّ دمج المقالات والملتقيات والتقارير العلمية تحت عنوان واحد البحوث العلمية، وكذلك الشيء نفسه في البحوث العلمية باللغة الإنجليزية، اعتباراً على أنّ جميعها بحوثاً علمية غالباً لا تصل لحجم الكتاب أو الرسائل العلمية.

ثامناً: حدود البحث

لهذه الدراسة حدود تتمثل فيما يلي:

- 1- **الموضوعية:** موضوع منصات التمويل الجماعي وقد اعتمد في الإطار النظري على المفاهيم العامة للتمويل الجماعي ولم يختص فقط بالتمويل الجماعي الإسلامي ولا المنصات كونه لا يتم إلا عن طريقها؛ وتناولت الأحكام الفقهية لأشكاله الرئيسية حيث إن هناك العديد منها لم يتناولها البحث نظراً لضيق الوقت والمساحة.
- 2- **الزمانية:** كانت في الفترة الممتدة من 2013-2020 بالنسبة للإطار المفاهيمي، ومن بداية جانفي 2020 إلى غاية نهاية مارس 2024 في دراسة الحالة.
- 3- **المكانية:** فتتمثل في كل دول العالم، الدول العربية، دول شمال إفريقيا في الإطار المفاهيمي؛ ودولة السعودية في دراسة الحالة.

تاسعاً: خطة البحث

بعد اختيار الموضوع تمّت معالجته في خطة علمية متمثلة في: مقدمة، ثلاث مباحث، خاتمة وفهارس، وفيما يأتي عرضها بإيجاز:

- **المقدمة:** وقد تضمنت تمهيداً للموضوع، إشكاليته، فرضياته، أهميته، أسباب اختياره، أهدافه، الدراسات السابقة، منهج البحث، منهجية كتابته، خطته والصعوبات التي ووجهت في إعدادة.
- **المبحث الأول:** فقد خصص لبيان مفهوم التمويل الجماعي ومنصاته، بيان نشأته، ذكر عناصره، عرض خصائصه وأهميته، ذكر أهم الفروقات بينه وبين باقي التمويلات، بيان واقعه، وسرد العوامل المؤثرة فيه، وعرض آلياته وإبراز مخاطره.

- **المبحث الثاني:** فقد تناول أحكام التعامل بالمنصات، ثم ضوابط التمويل الجماعي حتى يكون موافقا للشريعة الإسلامية، وختاما تناول الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمويل الجماعي ومنصاته لأنواعه الرئيسية: التبرع، الدين، المكافأة والمساهمة.
- **المبحث الثالث:** فقد عني بدراسة حالة منصة "ليندو" والتي من خلالها يتم بيان دور منصات التمويل الجماعي الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة، حيث تناول الإطار المفاهيمي للمنصة ومحاکمتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ثم دراسة الدور التمويلي للمنصة عن طريق بيان إحصاءاتها المنشورة عبر موقعها.
- **الخاتمة:** وفيها تم تلخيص الدراسة مع اختبار صحة فرضياتها، وذكر النتائج المتوصل إليها، ثم إعطاء بعض التوصيات.
- **الفهارس:** فقد ذُيِّلت هذه الدراسة بفهارس ل: الآيات القرآنية، الأحاديث والآثار، الأشكال، الجداول، والمحتويات لتسهيل طريقة التعامل مع عناصر الدراسة.

عاشرا: صعوبات البحث

من المؤكد أن انجاز أيِّ عملٍ بحثي يواجه صعوبات عدة، ولقد واجه هذا العمل بعضاً منها؛ ولعل من بينها:

- 1- صعوبة الموضوع وخاصة دراسة الحالة.
- 2- عدم تجاوب المنصة فقد كانت هناك العديد من الإشكالات التي استصعب عليَّ حلُّها.
- 3- قلة المراجع في هذا الموضوع خصوصا من الجانب الشرعي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي عبر المنصات

شهد العالم مؤخرًا تطورًا كبيرًا في مجال التقنية المالية نظرًا لفعاليتها في اقتصاديات العديد من الدول؛ ويعتدُّ التمويل الجماعي عبر المنصات أحد ابتكاراتها، والذي لاقى قبولًا كبيرًا من قبل المؤسسات الصغيرة مما أدى إلى انتشاره انتشارًا واسعًا عبر مختلف دول العالم عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛ إذ يعتبر وجهة للحصول على التمويل كبديل عن البنوك التي تتخذها المؤسسات الصغيرة من أجل قضاء مستلزماتها المالية؛ وعليه سيندرج ضمن هذا المبحث محاولة الإمام بالجانب المفاهيمي للتمويل الجماعي ومنصاته، وقد عولج في مطلبين:

المطلب الأول: ماهية التمويل الجماعي عبر المنصات

المطلب الثاني: واقع التمويل الجماعي عبر المنصات

المطلب الأول: ماهية التمويل الجماعي عبر المنصات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهومي التمويل الجماعي ومنصاته، ثم الولوج إلى أهم مزاياه وأهميته ويختتم ببعض الفروقات بينه وبين باقي أنواع التمويلات.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الجماعي

لا يخلو مفهوم مصطلح ما من عدة عناصر والتي تعطي عنه نظرة عامة، وذلك من خلال تعريفه، بيان مراحل نشأته، وذكر أبرز عناصره؛ وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفرع.

أولاً: تعريف التمويل الجماعي

يعد مصطلح التمويل الجماعي مصطلحاً اقتصادياً معاصراً، لذا فقد اهتمت المؤسسات المالية بتعريفه بتعاريف متعددة، وقد تم اختيار البعض منها بناء على قوة الجهة المصدرة لها، وفيما يأتي عرضها:

1- تعريف البنك الدولي:

تم تعريفه من طرف البنك الدولي بأنه: " هو طريقة ممكنة عبر الأنترنت للشركات أو المنظمات الأخرى لجمع الأموال - عادة من حوالي 1000 دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي - في شكل تبرعات أو استثمارات من أفراد متعددين".⁽¹⁾

2- تعريف صندوق النقد العربي:

من خلال تقريره فقد عرفه صندوق النقد العربي بأنه: "طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال، أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، أو أية احتياجات تمويلية أخرى".⁽²⁾

(1) THE WORLD BANK, Crowdfunding's Potential for the Developing World, P14.

(2) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص9.

3- تعريف مؤسسة الراجحي:

بناء على ما جاء في تقرير مؤسسة الراجحي فإن التمويل الجماعي هو: "جَمْعُ كميات صغيرة من المال لعدد كبير من جمهور الناس، لمشروع ما، بزمان محدد، سواء كان عن طريق الإنترنت أو غيره".⁽¹⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التمويل الجماعي هو: جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد، لدعم المشاريع الصغيرة عبر منصات الكترونية.

ثانياً: تعريف منصات التمويل الجماعي

تمّ تعريفها بتعاريف عدة منها:

- 1- عُرِفَتْ بأنها: " موقع على شبكة الإنترنت تعمل كوسيط بين أصحاب الأفكار والمشروعات ممن يعرضون أفكارهم عليها وبين الجمهور الداعمين لتنفيذ تلك الأفكار والمشروعات بالمال والخبرة".⁽²⁾
- 2- عرفت بأنها: " جمع مبالغ صغيرة من الأموال من عدد كبير من الممولين وتوجيهها إلى طالبي التمويل باستخدام التقنيات الرقمية".⁽³⁾

الفرع الثاني: نشأة التمويل الجماعي

تعتبر فكرة التمويل الجماعي ليست بجديدة في أصلها، حيث إن التأمين التكافلي يقوم على هاته الفكرة، ولكن ما يميزها هو ارتكازها على شبكة الأنترنت وكذلك الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى إحياء هذه الظاهرة ونشرها على المستوى العالمي؛

(1) عماد البركات وآخرون، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية، ص 12.

(2) أحمد محمود أحمد، التمويل الجماعي كآلية لتمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب المعاصرة، ص 512.

(3) رياض العينوس، دزر منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ص 131.

وبعد أول حدث يعبر عن هذه الظاهرة كان سنة 1997، عندما قامت مجموعة من المعجبين بحشد الأموال لصالح فرقة موسيقية من أجل القيام بجولة، من خلال 23 منصة عبر الإنترنت⁽¹⁾.

وقد ظهر مصطلح **Crowd funding**⁽²⁾ لأول مرة في سنة 2006، وكان ذلك عقب أزمة الرهن العقاري في 2008م، والتي خلفت صعوبة كبيرة في الحصول على القروض من البنوك، خصوصا بالنسبة للشركات الناشئة، لذا ظهر التوجه نحو التمويل الجماعي من أجل تطوير تلك الشركات، وعليه سنت القوانين المنظمة له في العديد من الدول الأوروبية؛ وانتشر بعد ذلك التمويل الجماعي في أوروبا وشهد نمو سريعا من سوق قوامها 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 2011م إلى ما يفوق 100 مليار دولار سنة 2015م؛ وقد كان له انتشارا كبيرا في باقي القارات⁽³⁾.

في سنة 2001 تم تمويل موسوعة ويكيبيديا على الانترنت من خلال التبرعات، وفي سنة 2005 انطلقت منصة **Kiva** لتقديم القروض الصغيرة لأفراد المجتمع، ثم منصة **Prosper** التي قامت بإقراض الأشخاص الذين لديهم مشاريع حقيقية؛ ثم منصة في 2008 تم إنشاء منصة **Indiegogo**، **Kickstarter** في سنة 2009، وقد برز من خلالهما صنف جديد من التمويل الجماعي الذي يقوم على الإقراض، وفي سنة 2011 تم إنشاء منصتي **CrowdVC**، **Crowd cub** القائمتان على أساس المشاركة في رأس المال⁽⁴⁾.

تعد سنة 2011 سنة التمويل الجماعي حيث توالى ظهور المنصات لنفس السبب بهدف إعانة المهوبين وأصحاب الأفكار المبدعة على تطبيق أفكارهم، و قد وصلت فكرة التمويل الجماعي في العالم العربي سنة 2012م وذلك بظهور منصة **Eureecq** في دبي، وقد كان ظهوره في العالم العربي بشكل جديد ولأول مرة في العالم، وذلك بقيامه على تقديم التمويل مقابل

(1) بومدين يوسف، شتوان صونية، الحاجة إلى التمويل: كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر، ص 278-279.

(2) **Crowd funding**: "مفهوم مركب من كلمتين، الأولى **Crowd** وتعني حشد أو جمع، والثانية **funding** وتعني تمويل؛ ويعني هذا المصطلح حشد الأموال من الجمهور"، عماد البركات وآخرون، مرجع سابق، ص 11.

(3) بومدين يوسف، شتوان صونية، الحاجة إلى التمويل: كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر، ص 278، والمرجع نفسه، ص 13.

(4) بودن إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، ص 46.

تملك الممول لأسهام في المشروع، حيث يكون الأشخاص الممولون للمشروع شركاء فيه؛ ثم ظهرت منصة ذومال سنة 2012م، والتي قامت بتبني كل المشروعات الصغيرة؛ ثم توالى المنصات في العالم العربي بعد ذلك؛ ولم تأخذ منصات التمويل الجماعي طابعا مؤسسيا إلا في سنة 2012 في الو، م، أ، والذي اكتمل في 2016، ثم تبعها في ذلك فرنسا وبلجيكا⁽¹⁾.

الفرع الثالث: عناصر التمويل الجماعي

من أجل القيام بعملية التمويل الجماعي لا بد من توفر عناصر أساسية وأخرى ثانوية يتركز عليها، وهي كالتالي:

أولا: منصات التمويل الجماعي

هي عبارة عن موقع ويب عبر الإنترنت تقوم بعملية الربط بين أصحاب المشاريع وأصحاب الأموال، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات لهم مقابل عمولة.

ثانيا: أصحاب المشاريع

وهم الأفراد أو المؤسسات وغيرهم من الذين يرغبون في الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريعهم أو استكمالها.

ثالثا: أصحاب الأموال

وهم الأشخاص الذين يمنحون المال على شكل قرض أو مشاركة أو تبرع على حسب عمل المنصة.

رابعا: المدققون

وتتمثل مهمتهم في تقييم المشاريع، وتقديم الخدمات التي تحتاجها المنصة.

خامسا: الرعاية

(1) أحمد بن هلال الشيخ، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، ص 312، وبودن إسلام، بلجهم مفيدة، المرجع السابق، ص 47.

وهم من يتولون تصميم وإدارة حملات التمويل الجماعي⁽¹⁾.

سادسا: البنوك

عندما يتم انشاء المنصة تحتاج إلى إيداع أموالها في مصرف.

سابعا: شركات التأمين

نظرا للمخاطر المحتملة التي قد تواجه المنصة لا بدّ لها من شركة تأمين تدفع عنها المخاطر.

ثامنا: خدمات الدفع الإلكتروني

حيث تعمل كوسيط لتحويل الأموال مقابل عمولة.

تاسعا: مستشارون

ويتمثل هؤلاء في القانونيين أو المحاسبين أو الخبراء، لتقديم المشورة للمنصة ولعملائها،

حيث يعمل المستشارون لحسابهم الخاص⁽²⁾.

(1) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية ، ص12.

(2) سالم مجدي عادل، التمويل التساهمي كنموذج بديل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع، تحديات وآفاق، ص327.

الشكل رقم 1- عناصر التمويل الجماعي الأساسية



المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المعلومات السابقة.

الفرع الرابع: خصائص ومزايا التمويل الجماعي عبر المنصات

يعود الفضل لانتشار المنصات بشكل كبير في السنوات الأخيرة إلى خدماتها المقدمة للمستفيدين منها والتي تميزها عن باقي أنواع التمويل المتواجدة بالعالم حالياً، وفيما يأتي عرض أهم ميزات التي تستقطب بها الرواد⁽¹⁾:

أولاً: الشفافية

يعتمد نجاحها بشكل كبير على مدى الوضوح والمصداقية فيها بكل ما يخص الجانب المالي، بدءاً من تحديد المبلغ المطلوب للمشروع، والإعلان عما تم جمعه، وقائمة الممولين، وكل تفاصيل العملية: صاحب المشروع، نوعه، مدته، وتكلفته.

(1) عماد البركات وآخرون، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية، ص 19-21، وودن إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي ص 47-48.

ثانيا: جذب الأشخاص المهتمين بالمشروع

وذلك من خلال السماح للمنصة بمشاركة الرسالة، بهدف نشر المشروع وإقناع الجمهور بالمساهمة فيه.

ثالثا: تكلفة مالية منخفضة مقارنة بالتمويل التقليدي

فعادة يتم نشر الحملة الكترونيا، وفي الغالب يقوم بذلك الأقارب والأصدقاء والممولين.

رابعا: التوجيهات والإرشادات

تمنح المنصة لصاحب المشروع فرصة للتعرف على آراء الممولين، والتي قد تشير إلى نقاط ضعف المشروع، أو إضافة أفكار ومقترحات التي تساهم في تحسينه وتطويره.

خامسا: سهولة المشاركة في المشاريع

نظرا لانتشارها الواسع عبر مواقع التواصل وسهولة الوصول إليها في مختلف ربوع العالم، فيشارك كل من يرغب فيه بكل سهولة دون قيد.

سادسا: التكافل الاجتماعي

يساهم التمويل الجماعي في نشر فكرة التكافل الاجتماعي من خلال التعود على تمويل المشاريع سواء كانت على سبيل الاستثمار أو التبرع.

الفرع الخامس: أهمية التمويل الجماعي عبر المنصات

لاقى التمويل الجماعي عبر المنصات قبولا وانتشارا كبيرا نظرا لأهميته وفيما يأتي ذكر بعض

منها:

أولا: أهمية التمويل الجماعي:

تتمثل أهميته في⁽¹⁾:

- 1- المساهمة في سدّ الفجوة التمويلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، لأن العديد من المنصات تدعم الأفراد ذوي الدخل الضعيف.
- 3- دعم تمويل الابتكارات في الدول النامية، من خلال تمويلها وتقديم ملاحظات بشأن تطوير المنتجات المبتكرة.
- 4- تعزيز مستويات الشمول المالي⁽²⁾ وذلك من خلال ما يأتي:
 - أ- يسمح للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير مشمولة ماليا بالحصول على احتياجاتها المالية المناسبة وبأقل تكلفة.
 - ب- يسمح بتوفير منتجات استثمارية معقدة لأجل توفير مرونة في السوق وتطوير الأصول المالية.
- 5- يوفر للمؤسسات فرصة لاختبار منتجات جديدة، لأن البنوك التقليدية لا تلبي احتياجات بعض الفئات خوفا من عدم السداد⁽³⁾.
- 6- يسمح لأصحاب الأموال الراغبين في الحصول على أرباح من استثمار أموالهم في خيارات عديدة من المشاريع التي يريدونها.

(1) هبة عبد المنعم، رامي يوسف، منصات التمويل الجماعي: الأفاق والأطر التنظيمية، ص 13-17، وسعودي صالح

الدين، حماني عبد الرؤوف، منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 54-55.

(2) الشمول المالي: هو قدرة أفراد المجتمع والمؤسسات على استخدام الخدمات المالية، المختلفة مصرفية، مدخرات، تأمين

المناسبة مع احتياجاتهم بجودة ونوعية مبتكرة وأسعار معقولة، عويسي أمين، مومني إسماعيل، منصات التمويل الإسلامي

الذكية أداة مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي، ص 8.

(3) فيصل شياد، فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، ص 243.

7- يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بتوفيره فرصا للعمل نتيجة العملية الاستثمارية التي يدعمها التمويل الجماعي.

8- يعد فرصة لتنويع المحافظ الاستثمارية.⁽¹⁾

ثانيا: أهمية منصات التمويل الجماعي:

كما هو معلوم فإن عملية التمويل الجماعي لا يمكن أن تكون أساسا من دون منصة مخصصة له، لما لها من أهمية كبيرة حيث أنها⁽²⁾:

1- تسمح لأصحاب المشاريع الاستثمارية من عرض مشاريعهم على عدد كبير من الممولين عن طريق الأنترنت بشكل سهل.

2- تتيح فرصة لأصحاب المشاريع بتقييم مشاريعهم من خلال ردة فعل الجمهور الراغب في تمويلها.

3- توفر خيارات عديدة لأصحاب الأموال لاختيار أفضل المشاريع للمشاركة فيها.

الفرع السادس: أهم الفروقات بين التمويل الجماعي وباقي أنواع التمويلات

يوضح الجدول الآتي الفرق بين التمويل الجماعي والتمويل الإسلامي عبر المصارف الإسلامية والفرق بينه وبين التمويل التقليدي عبر البنوك التجارية.

جدول رقم-1- : الفرق بين التمويل الجماعي والإسلامي والتقليدي

(1) وقنوني باية، عمارة منال، التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، ص66.

(2) رياض العينوس، دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ص132.

التمويل العنصر الفارق	التمويل الجماعي	المصرف الإسلامي	البنك التقليدي
مكانه	موقع إلكتروني	بنك	بنك
دوره	وسيط مقابل عمولة	وساطة مالية بأدوات استثمارية	وساطة مالية بعوائد محددة
موارده	جمع كبير من الأفراد	ودائع	ودائع
معلوماته عن العملاء	متاحة على المنصة	سرية	سرية
يستهدف	كافة المتعاملين عبر الأنترنت	كل المتعاملين وفق الشريعة الاسلامية	كل الأفراد والشركات
المشاريع المستهدفة	المتوسطة والصغيرة	الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	المتوسطة والصغيرة
وسائله	ملكية- استئانة- هبات- مكافآت	مشاركة- مضاربة- مراحة- استصناع...	قروض لأجل
عائده	فائدة- ربح أو خسارة- هدية- بدون مقابل	الأجر- الربح أو الخسارة	الفائدة
ضماناته	سمعة المنصة- طبيعة المشروع	طبيعة المشروع وقدرته الإنتاجية، ومدى تطبيقه للشريعة الإسلامية	ضمانات الإقراض العينية والشخصية

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المعطيات الموجودة في مرجع أحلام السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع- وآفاق المستقبل، ص 203-207.

المطلب الثاني: واقع التمويل الجماعي عبر المنصات، محدداته، ومخاطره

بعد عرض المفاهيم المتعلقة بالتمويل الجماعي عبر المنصات، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى واقعه وحجمه في العالم، الدول العربية، وفي دول شمال أفريقيا؛ ثم الولوج إلى العوامل المؤثرة في نجاحه من عدمه، وختاماً بالمخاطر التي تعتبر عائقاً وتحدياً أمام منصات التمويل الجماعي عامة إسلامية كانت أو تقليدية.

الفرع الأول: واقع التمويل الجماعي عبر المنصات

شهد التمويل الجماعي انتشاراً واسعاً عبر العديد من دول العالم بحجم متفاوت بين الدول المتقدمة والنامية، نظراً لطبيعة البنية التحتية المتفاوتة بين الطبقتين، وفيما يأتي بيان إحصائيات الحجم التمويلي للمنصات وتوزيعها عبر مناطق متعددة.

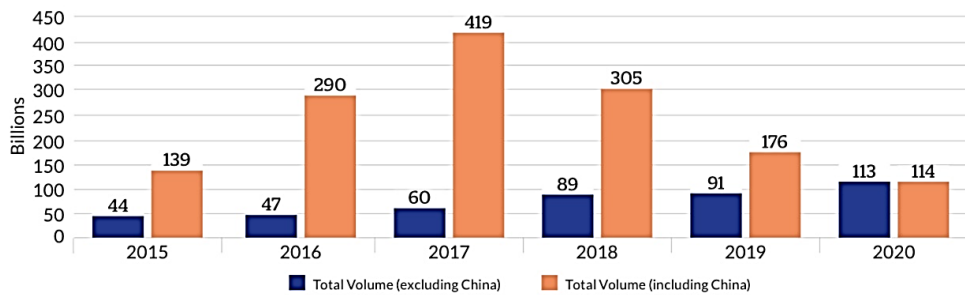
أولاً: حجم التمويل الجماعي في العالم

فيما يلي سيتم عرض حجم المبالغ المالية التي تم تداولها في العالم في الفترة الممتدة بين 2015-2020.

1- حجم التمويل الجماعي في العالم باستثناء دولة الصين

يمثل الشكل الآتي حجم التمويل الجماعي خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020، عبر جميع دول العالم:

الشكل رقم 2-: حجم التمويل الجماعي العالمي 2015-2020 - بالدولار الأمريكي



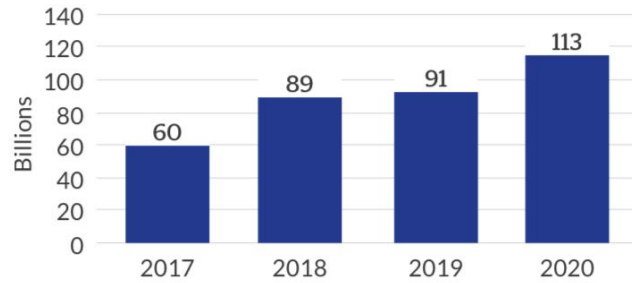
Source: Tania Ziegler and others, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P35.

يلاحظ من خلال الشكل رقم -2- ارتفاعا لحجم التمويل الجماعي في العالم بشكل تدريجي -مع عدم احتساب الصين- فقد كان بحجم 44 بليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى أن يصل إلى 113 بليون دولار أمريكي سنة 2020، وعند احتساب دولة الصين فقد بلغ حجمه 139 بليون دولار أمريكي سنة 2015 وانخفض إلى 114 بليون دولار أمريكي سنة 2020 بسبب تقليص سوق الإقراض الصيني.⁽¹⁾

2- حجم التمويل الجماعي في العالم

يمثل الشكل -3- حجم التمويل الجماعي خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2020، عبر جميع دول العالم باستثناء دولة الصين:

الشكل رقم -3-: حجم التمويل الجماعي العالمي 2017-2020 بالدولار الأمريكي



Source: Tania Ziegler and others, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P35.

من خلال الشكل رقم -3-، يلاحظ استمرار معدل نمو التمويل الجماعي في الزيادة فقد ارتفع من 2018 إلى 2019 بنسبة 2.4% من 89 إلى 91، وفي سنة 2020 ارتفع

⁽¹⁾Tania Ziegler and other, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P35.

حجم التمويل الجماعي بنسبة 24% فقد وصل إلى 114 بليون دولار أمريكي على الرغم من انتشار COVID-19.(1)

ثانياً: حجم التمويل الجماعي في العالم العربي

يمثل الشكل رقم-4- حجم التمويل الجماعي في الدول العربية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2020:

الشكل رقم-4- حجم التمويل الجماعي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2013-2020 بالدولار الأمريكي.



Source: Tania Ziegler and others, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P154.

يوضح الشكل رقم-4- الارتفاع المتزايد في حجم التمويل الجماعي في المنطقتين من 36.1 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 801.5 مليون دولار أمريكي سنة 2018 حيث بلغ ذروته، وفي سنتي 2019 و2020 شهد انخفاضا حيث وصل إلى 594.8 مليون دولار أمريكي.(2)

(1)Tania Ziegler and other, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P35.

(2) المرجع نفسه، ص 154.

مقارنة بحجم التمويل الجماعي العالمي وحجم التمويل الجماعي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهو يمثل نسبة صغيرة جدا 594.8 مليون دولار مقابل 113 بليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الارتباط الوثيق بين التمويل الجماعي وزيادة الكفاءة بفضل الرقمنة واللوائح القانونية المناسبة، والمستويات الجيدة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.⁽¹⁾

ثالثا: واقع التمويل الجماعي في شمال إفريقيا

يوضح الجدول رقم -2- عدد المشاريع والمبالغ التي تجمعت من أجل تمويلها في كل من الجزائر، المغرب، وتونس:

جدول رقم -2-: واقع التمويل الجماعي في الجزائر:

البلد	عدد الممولة	المشاريع	المبالغ التي تم جمعها باليورو
الجزائر	5		2665
المغرب	41		415000
تونس	126		290000

Source: HODHEIR Latifa, OUGUENOUNE Hind, Crowdfunding as an alternative financing solution for SMEs in Algeria :p427.

يتبين من خلال الجدول رقم -2- أن الجزائر تحتل أدنى مرتبة في المشاريع الممولة من طرف المنصات الأجنبية، حيث تم تمويل 5 مشاريع بمبلغ 2665 يورو بينما تونس حصلت على 8 أضعاف عدد المشاريع الممولة بمبالغ تقدر بـ: 290000 يورو، ويمثل عدد المشاريع الممولة في

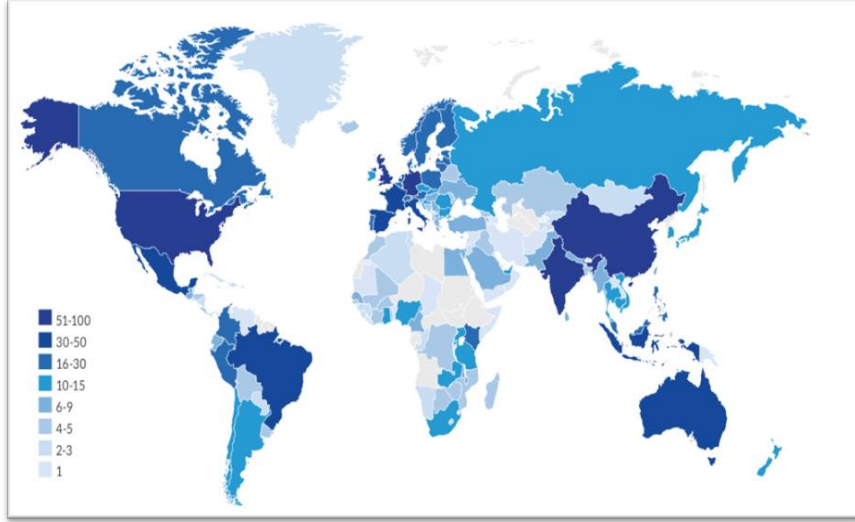
⁽¹⁾Tania Ziegler and other, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P59.

الجزائر بالنسبة لدولة المغرب حوالي 25/1،⁽¹⁾ ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر في ذيل الترتيب: قلة المعرفة وعدم مواكبة القوانين المنظمة للتمويل الجماعي من قبل الافراد في البيئة الجزائرية، وعدم قابلية الأفراد للاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع،⁽²⁾ ويواجه التمويل الجماعي العديد من العقبات في الجزائر كغياب التنظيم وتأخر صدور قانون المنظم لعملية التمويل الجماعي من خلال المادة 45 من قانون المالية التكميلي 2020 والمراسيم المنظمة له إلى غاية نهاية سنة 2023.⁽³⁾

رابعاً: توزيع منصات التمويل الجماعي عبر العالم

يوضح الشكل رقم 5- توزيع منصات التمويل الجماعي عبر كل دول العالم.

الشكل رقم 5- منصات التمويل الجماعي موزعة عبر دول العالم



Source: Tania Ziegler and others, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, P38.

⁽¹⁾HODHEIR Latifa, OUGUENOUNE Hind, Crowdfunding as an alternative financing solution for SMEs in Algeria: p427.

⁽²⁾ زكرياء دمدوم وآخرون، مساهمة التمويل الجماعي في دعم المؤسسات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي: دراسة استشرافية حالة الوادي "الجزائر"، ص 267.

⁽³⁾ الجريدة الرسمية، رقم 33، 2020، ص 14، والجريدة الرسمية، رقم 68، 2023، ص 14-15.

يوضح الشكل رقم 5- الانتشار الواسع لمنصات التمويل الجماعي عبر العالم، ويلاحظ تركزها بشكل كبير كل من الو م أ والصين وأستراليا، ثم بتركيز أقل في شمال قارة آسيا وبشكل منخفض جدا في منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية التمويل الجماعي عبر المنصات

لنجاح عمليات التمويل الجماعي لا بد للمنصات ولأصحاب المشاريع من توفير عدة عوامل تساهم في ذلك، والمتمثلة في ضوابط وشروط تقوم عليها عملية التمويل؛ وسيتم ذكر أبرزها فيما يأتي:

أولاً: ضوابط العرض

تقوم المنصات بوضعها بخصوص تنظيم عملية التمويل، لتتحوط من المخاطر المحتملة، وتعزيز الثقة بمتعاملاتها، حيث تضمن زيادة إقبالٍ عليها بالمحافظة على أموال المستثمرين، وتحسين خدماتها، وتختلف هذه الضوابط حسب نوع نشاط المنصة، إلا أن هناك ضوابط مشتركة فيما بينها، ومن أهمها⁽¹⁾:

- 1- فكرة المشروع: كلما كانت متطورة ولها مستقبل واسع سهّل تبنيها.
 - 2- مدى اقناع صاحب المشروع لإداريي المنصة.
 - 3- جدية صاحب المشروع حفاظا على سمعة المنصة.
 - 4- الشفافية والمصداقية: كلما كانت المعلومات المصرح بها صاحب المشروع واضحة ودقيقة، كلما لاقى المشروع إقبالا.
 - 5- ضمانات المنصة: حيث تضمن رد أموال المستثمرين في حال عدم نجاح المشروع.
 - 6- مدة المشروع: كلما كانت مدته قصيرة زاد الإقبال عليه، والعكس.
- ثانياً: ضوابط الطلب

(1) أحلام السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع- وآفاق المستقبل، ص 204-205.

هذه الضوابط مخصصة بالجمهور المتردد على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الأنترنت والذي يهتم بتمويل الأفكار والمشاريع، وفيما يأتي ذكر أهمها⁽¹⁾:

1- المنصة: حيث تتطلب سمعة جيدة، تتفانى في أداء عملها من خلال التدقيق في المشاريع المقدمة لها، واختيار المشاريع الناجعة؛ فهذا يزيد من طلب الجمهور عليها.

2- المشاريع المقدمة للمنصة: كلما كانت لها فرصة للنجاح مستقبلاً، كلما زاد الطلب عليها، وزاد تمويلها.

3- ضمانات رد الأموال: كلما كانت ضمانات قوية ومؤكدة لاسترجاع الأموال حال عدم النجاح، كلما زاد الطلب عليها.

4- آليات الانسحاب من المشروع، وذلك بتوفير طرق سهلة خالية من التعقيد في حال أراد الممول التراجع عن التمويل لأسباب تستدعي ذلك.

5- الشفافية والمصداقية: كلما كان التصريح الكامل بالمعلومات لمنظمي المنصة وصاحب المشروع، والمتمثل في كتابة التقارير بشمل دوري، ومدى تواصل صاحب المشروع مع الجمهور، كلما زاد الإقبال والتمويل في هذه المنصة.

الفرع الثالث: آليات ومراحل التمويل الجماعي

لعملية التمويل الجماعي عبر المنصات عدة مراحل تمر عليها، بدءاً من اختيار المنصة، دراسة المشروع ثم مرحلة جمع التمويل إلى مرحلة توزيع الأرباح؛ وفيما يأتي عرض هذه المراحل:

أولاً: اختيار المنصة المناسبة

كل مؤسسة تسعى للحصول على التمويل من المنصات تقوم باختيار المنصة على حسب نوعها:

1- بالنسبة للمؤسسات الناشئة تناسبها منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت.

(1) أحلام السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع- وآفاق المستقبل، ص205، وعماد البركات وآخرون، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية، ص18.

2- بالنسبة للمؤسسات الربحية والتي تهدف لتحقيق نمو على المدى القصير تناسبها المنصات القائمة على الإقراض.

3- أما الشركات التي تسعى للتوسع ولا تعترض على بيع أسهمها مقابل جمع مال من أجل تحقيق أهدافها فتناسبها المنصات القائمة على الأسهم أو الملكية. (1)

ثانيا: الاختيار الأولي للمشاريع من طرف منصات التمويل الجماعي

تقوم إدارة المنصة في هذه المرحلة بالاختيار الأولي للمشاريع التي تبحث عن التمويل، والتي لها مؤهلات تمكنها من الحصول عليه معتمدة على معايير موضوعة من طرف منصات التمويل الجماعي. (2)

ثالثا: عرض تفاصيل المشاريع المختارة عبر منصات التمويل الجماعي

يتم خلال هذه المرحلة عرض جميع المعلومات المتعلقة بالمشاريع المؤهلة بشكل أولي عبر الموقع الخاص بالمنصة، تعد هذه المرحلة مهمة جدا في عملية التمويل الجماعي حيث تمكن الجمهور من إبداء رأيه في المشاريع المعروضة. (3)

رابعا: تحصيل الأموال الملائمة لتمويل المشاريع

يتم في هذه المرحلة جمع الأموال اللازمة في عملية تمويل المشروعات المعروضة وذلك عبر شبكة الإنترنت والتي تتيح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الجماهير بتقديم مساهمتهم المالية في التمويل بما يلائم مع نماذج التمويل الجماعي؛ وفي حال عدم التمكن من الحصول على المبالغ المالية المطلوبة لأي مشروع تلغى العملية وتقوم المنصة بإرجاع الأموال لأصحابها. (4)

(1) Abdelaziz Salaheddine, Algeria's Crowdfunding Challenges and Prospects, P416-417.

(2) عمران عبد الحكيم، قريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، ص 296.

(3) المرجع نفسه، ص 297.

(4) المرجع نفسه، ص 297.

خامسا: إنجاز المشاريع

يتم في هذه المرحلة تحقيق المشاريع على أرض الواقع وتطبيقها بعد توفير المستحقات المالية من قبل منصة التمويل الجماعي؛ وبعد تمام هذه العملية تحصل المنصة على علاوات مقابل إدارة العمليات المتعلقة بتمويل هذه المشاريع.⁽¹⁾

سادسا: تسديد القروض والأرباح

تعتبر هذه المرحلة آخر مراحل التمويل الجماعي عبر المنصات، حيث يتم بواسطتها إعادة القروض لأصحابها بما يتوافق مع الشروط المتفق عليها خلال عملية التمويل.⁽²⁾

الفرع الرابع: مخاطر التمويل الجماعي

على الرغم من المزايا العديدة التي يحظى بها التمويل الجماعي عبر المنصات فإنه لا يخلو من المخاطر التي تهدد نجاح العمليات التمويلية عبر المنصات إذ لا بد من أخذ التدابير اللازمة والاحتياطات لتجنب الوقوع فيها، وفيما يأتي عرض أبرز مخاطر التمويل الجماعي:

أولا: مخاطر داخلية متعلقة بالمنصة

1- شبهة التلاعب والفساد عند عدم الالتزام بما هو مصرح به عن المشروع.

2- مخاطر الأمن السيبراني⁽³⁾ واحتمالية اختراق المنصة.

(1) عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، ص 297.

(2) المرجع نفسه، ص 297.

- وللمزيد من التفاصيل حول سيرورة عمل التمويل الجماعي ينظر: أحمد محمود أحمد، التمويل الجماعي كآلية لتمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب المعاصرة، ص 531.

(3) الأمن السيبراني: "هو حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع"، هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية،

تم <https://www.cst.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx>

الاطلاع عليه يوم: 2024/04/20، على 1:25 م.

3- فشل وانحيار عمل المنصة وخطر الاحتيال داخلها. (1)

ثانيا: مخاطر متعلقة بالشركة المستقرضة

- 1- خطر حماية الملكية الفكرية، فإنَّ احتمال سرقة الأفكار وارد جدا.
- 2- استهلاك وقت كبير لجمع التمويل اللازم للمشروع.
- 3- نقص الخبرة لدى صاحب المشروع. (2)

ثالثا: مخاطر متعلق بالمولين

- 1- احتمال عدم استرجاع الأموال عند عدم القدرة في الاستمرار في المشروع، وقد تقوم المنصة بتوجيهها إلى مشاريع أخرى مع عدم وضع رغبة الممولين في عين الاعتبار.
- 2- انعدام الشفافية والكشف عن المخاطر إلا بعد أن يشارك الممول في المنصة.
- 3- انعدام الشفافية والافصاح عن المعلومات، أو تكون مرتبطة عادة بعدم توفر كامل المعلومات أو ضمانات الممولين. (3)

رابعا: مخاطر خارجية:

- 1- التغيير في الأطر التنظيمية للدول.
- 2- المعاملة الضريبية التي تفرضها الحكومات.
- 3- المخاطر السياسية والتجارية للتمويل الجماعي القائم على المساهمة والاقراض. (4)

(1) ينظر: محمد العيش الصالحين، الحوكمة والتمويل الجماعي، قراءة في التجربة الفرنسية، ص 631، وهبة عبد المنعم، رامي يوسف، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص 23-26.

(2) وقنوبي باية، عمارة منال، لتمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، ص 67.

(3) محمد العيش الصالحين، مرجع سابق، ص 631، وأسماء بللعم، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة-إشارة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، ص 4، والمرجع نفسه، ص 67.

(4) هبة عبد المنعم، رامي يوسف، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص 23-24.

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمويل الجماعي ومنصاته

نظرا لحدثة موضوع التمويل الجماعي عبر المنصات كان واجبا على ذوي الاختصاص بيان أحكامه الفقهية وإخراجها للعلن وعليه سيتناول هذا الجزء من الدراسة أحكام التعاقد عبر المنصات وحكم أخذها للأجرة مقابل العمليات التي تقوم بها؛ ويعرج إلى الضوابط التي تضمن شرعية التمويل الجماعي ومنصاته أحكامه الفقهية بعد عرض صورة كل شكل من أشكاله الرئيسية، مع بيان أحكام كل شكل من الأشكال الرئيسية للتمويل الجماعي، وقد تمت معالجة هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: أحكام عمل منصات التمويل الجماعي وضوابطه الشرعية

المطلب الثاني: أحكام التمويل الجماعي عبر المنصات

المطلب الأول: أحكام عمل منصات التمويل الجماعي وضوابطه الشرعية

في هذا المطلب سيتم عرض حكم إبرام العقود عبر منصات التمويل الجماعي، والضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة التي تجريها المنصات حتى تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: حكم إبرام العقود عبر منصات التمويل الجماعي

يعد إبرام العقود عبر منصات التمويل الجماعي أحد أشكال التعاقد المستحدثة نتيجة لمتطلبات التقنيات المالية التي يستوجبها العصر، ولغرض تحسين مستوى الخدمات المالية وتطويرها يتم التعاقد بين الممولين وأصحاب المشاريع عن بعد،⁽¹⁾ وفي هذه الحال فإن هذه العقود المبرمة تعد منعقدة بناء على ما قاله النووي⁽²⁾ في المجموع شرح المهذب للنووي: إن المتعاقدين في البيع إذا تعاقدوا وهما متباعدين صح عقدهما من دون خلاف في صحته،⁽³⁾ وأيضاً استناداً على قرار مجمع الفقه الإسلامي: "جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 6/523 [1]، والذي تضمن إجازة التعاقد بين الغائبين اللين لا يجمعهم مكان واحد عن طريق التعاقد بالمهاتفة أو الرسائل النصية، وهذا الزمة قد ولى وأصبح التعاقد مرئياً سمعياً في نفس الوقت بحيث إن المتعاقدين غائبين حقيقة حاضرين حكماً، نظراً للتطور التكنولوجي السريع، فإنه يجوز لهما التعاقد عن طريق الإنترنت بشرط اتباع الشروط التي أقرها مجمع الفقه الإسلامي في القرار المذكور أعلاه.⁽⁴⁾

(1) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، ص 582.

(2) النووي: هو أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مرا ولقب بالنووي نسبة لنوى وهي مدينة بسوريا توفي سنة 676هـ، أخذ الفقه عن عدة شيوخ كأبي إبراهيم المغربي، وأصول الفقه عن العلامة القاضي التفليسي، وأخذ الحديث عن أبي إسحاق المرادي الأندلسي وغيره، له العديد من المؤلفات المنهاج في شرح صحيح مسلم، كتاب الأربعين، الروضة في مختصر شرح الرافعي، المجموع شرح المهذب، علي العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين، ص 39-85.

(3) النووي، المجموع شرح المهذب، 181/9.

(4) ينظر: أحمد حسن، إجراء عقود المعاوضات عبر وسائل الاتصال الحديثة بديلاً عن حضور مجلس العقد، ص 125، ودورة مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي السادس بجدة بالسعودية المؤرخ في 17-23 شعبان 1410هـ الموافق لـ 12-20 مارس 1990، بشأن حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، <https://iifa-aifi.org/ar/1789.html>، تم الاطلاع عليه: يوم 2024/02/15، على 6:24م، وقد جاء فيها ما يلي:

الفرع الثاني: حكم العمولة التي تتقاضاها منصة التمويل الجماعي

تقوم منصات التمويل الجماعي بدور الوسيط⁽¹⁾ بين الممولين وأصحاب المشاريع، فتأخذ عمولة أو رسوماً مختلفة على حسب نوع المنصة عن كل عملية تمويل تقوم بجمعها عند نجاح العملية.

أولاً: حكم عقد الوساطة التجارية

عقد السمسرة⁽²⁾ من العقود التي اتفق الفقهاء على مشروعيتها، فقد أجازها الحنفية، المالكية، الشافعية، والحنابلة⁽³⁾ وقد استدلوها على ذلك بأدلة منها:

"-أولاً: إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة الرسول، وينطبق ذلك على البرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي الحاسوب، ففي هذه الحالة يتعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.
- ثانياً: إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف اللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقدًا بين حاضرين، وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليها في الديباجة.
- ثالثاً: إذا أصدر العارض، بهذه الوسائل، إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس الرجوع عنه.

- رابعاً: إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لا اشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لا اشتراط التقابض، ولا السلم لا اشتراط تعجيل رأس المال.

- خامساً: ما يتعلق باحتمال التزييف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات".

(1) الوسيط: هو السمسار في الفقه قديماً، وله عدة مسميات منها: الدلال، السفسير، الطواف، البياع، المبرطش، الجلاس، الصائح...، والوساطة التجارية: "هي عقد على عوض معلوم للوسيط مقابل عمل يجريه بين طرفين، لا نيابة عن أحدهما"، عبد الرحمن الأطرم، الوساطة التجارية في المعاملات المالية، ص 43-44.

(2) يكتفينا عقد السمسرة على أنه وكالة بأجر، ينظر: السرخسي، المبسوط، 115/15، وزروق، شرح الرسالة، 773/2، وابن قدامة، المغني، 345/5.

(3) ابن عابدين، رد المحتار 63/6، ومالك، المدونة، 466/3، والبكري، إغاثة الطالبين، 8/3، وابن قدامة، المغني، 345/5.

- للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الأطرم، مرجع سابق، ص 71.

1- عن قيس بن أبي غرزة، قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نُسَمَّى السماسرة⁽¹⁾، فمر بنا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو أحسن منه، فقال: "يا معشر التجار، إن البيع يحضره اللغو والحلف، فشوبوه بالصدقة".⁽²⁾

2- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تلقوا الركبان، ولا بيع حاضر لباد»، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله «لا يبيع حاضر لباد» قال: لا يكون له سمسارا.⁽³⁾

3- عن أبي بكر قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا ليث أبو عبد العزيز، قال: سألت عطاء عن السمسرة، فقال: «لا بأس بها».⁽⁴⁾

4- أدرج البخاري⁽⁵⁾ في صحيحه بابا لأجرة السمسرة وفيه⁽⁶⁾: «ولم ير ابن سيرين، وعطاء، وإبراهيم، والحسن بأجر السمسار بأسا وقال ابن عباس: "لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب، فما زاد على كذا وكذا، فهو لك" وقال ابن سيرين: "إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح فهو لك، أو بيني وبينك، فلا بأس به" وقال ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».⁽⁷⁾

(1) السمسرة: هو اسم أجنبي فغيره رسول الله ﷺ إلى اسم عربي وهو التجارة، ينظر: الخطابي، معالم السنن، 53/3.

(2) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في التجارة يخالطها الحلف واللغو، رقم الحديث: 3326، 215/5، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو ينصحه، رقم الحديث: 2158، 72/3.

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأفضية، باب في أجرة السمسار، رقم الأثر: 22066، 454/4.

(5) البخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل من بخارى، توفي سنة 256هـ، أخذ الحديث النبوي من عدد كبير من الشيوخ من عدة بلدان، وروى عنه الكثير منهم الترمذي وأبو حاتم، له مؤلفات من بينها التاريخ الكبير وكتاب الصحيح في الحديث النبوي وهو أعلى كتب السنة الصحيحة، فقد دامت مدة تأليفه له 16 سنة، الذهبي، مصدر سابق، 391/12-468.

(6) البخاري، صحيح البخاري، 92/3.

(7) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الشركة، باب الشرط في الشركة وغيرها، رقم الحديث: 11430، 131/6، قال الألباني: حديث صحيح، غاية المرام، ص 200.

وجه الاستدلال: دلت الأحاديث السابقة على جواز عقد السمسرة وأخذ الأجرة عليها. (1)

لم يختلف الفقهاء في الأجرة كونها محددة بمبلغ معين أو بنسبة من رأس المال المجموع في عملية التمويل، لأنها نسبة من المال المجموع، وهو معلوم ومحدد، وإنما الخلاف فيما إن كانت الأجرة نسبة من الربح. (2)

الفرع الثالث: الضوابط الشرعية لعقد التمويل الجماعي عبر المنصات

تعد العمليات التي تقوم بها منصات التمويل الجماعي من المعاملات المالية المعاصرة وحتى تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لا بد أن تكون منضبطة وفق ضوابط المعاملات المالية المعاصرة (3) وفيما يأتي عرضها (4):

أولاً: لا بد من ضبط أعمال المنصة من قبل مجلس شرعي أو مستشار شرعي، لضمان موافقة أعمالها للشريعة الإسلامية.

ثانياً: يجب أن يكون التمويل الجماعي مسؤولاً اجتماعياً يخدم المصلحة العامة للمجتمعات، وألا يوجه إلى كل ما يساهم في الفساد ونحوه.

ثالثاً: لا بد من ممارسة المؤسسات الممولة نشاطها في إطار الأعمال التجارية الموافقة للشريعة الإسلامية.

رابعاً: يجب ألا يكون الدخل من مصادر غير موافقة للشريعة بحيث يكون المال الموجه لتمويل المشاريع حلالاً

(1) ابن حجر، فتح الباري، 4/451.

(2) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، ص 385-583.

(3) حسين شحاتة، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة، منشور على قناة الباحث العلمي في التلغرام <https://t.me/+SGEvXTqIR5JNtxFoK>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16، على: 6:56م.

(4) فيصل شياد، فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، ص 251، وبودن إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، ص 52.

خامسا: يجب تقييد أعمال المؤسسة حاضرا ومستقبلا بقيود قانونية تمنعها من الاقتراض أو الإيداع بفوائد، أو الاستثمار في نشاطات مخالفة للشريعة.

سادسا: لا بد من تصميم هيكل الممولين وأصحاب المشاريع بشكل يسمح من تقييدهم بمبادئ الشريعة.

سابعا: لا بد أن تكون المشاريع والمنتجات المقدمة للمنصة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وجمع الأموال لتنفيذ المشاريع الحلال.

ثامنا: لا بد من التعامل مع المنصات المعروفة والمصرح بها من طرف جهة رسمية لاجتناب الوقوع في عمليات الغش والاحتيال.

المطلب الثاني: أحكام التمويل الجماعي عبر المنصات

إنَّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره فلا بد من معرفة أنواع التمويل الجماعي وكيفية التعاملات داخل المنصات، ولقد تمَّ تأجيل الحديث عن أنواع التمويل الجماعي إلى هذا المبحث مع أنه تابع للإطار المفاهيمي تجنباً للتكرار؛ وفيما يلي عرض أشهر أنواعه مع محاولة إلحاق كل نوع بأحكامه الفقهية.

الفرع الأول: حكم التمويل الجماعي القائم على التبرع

سيتناول هذا الفرع عرض صورة التمويل الجماعي التبرعيّ ثم عرض حكمه وحكم أخذ المكافأة عليه.

أولا: صورة التمويل الجماعي القائم على التبرعات

تعمل منصات التمويل الجماعي القائمة على هذا النوع على جمع الصدقات من المتبرعين وإرسالها للأشخاص المحتاجين، دون القيام بإنشاء أي عقد؛ ولا انتظار أي عوائد مالية، لأن الهدف من التبرع هو المساهمة في القطاع غير الربحي والنشاط الخيري بغية التكافل والتعاون عند حدوث الكوارث، المجاعات، دعم قطاع التعليم، الصحة، وغيرها، وأما المنصة فتحصل على مستحقاتها من الرسوم التي تقوم بجمعها من خلال عمليات التبرع؛ وعادة ما ينقسم عمل هذه

المنصة إلى فرعين؛ الأول: التبرع للحملات الشخصية حيث يستفيد منها الفرد أو الأسرة من أجل قضاء مصلحة خاصة؛ الثاني: التبرعات الخيرية تستفيد منها المؤسسات الخيرية.⁽¹⁾

مثال:

منصتا⁽²⁾ **Justgiving** و **GooFundMe**⁽³⁾، فقد جمعت هاتان المنصتان

تبرعات تقدر بـ: 2.9 مليار دولار سنة 2015.⁽⁴⁾

ثانياً: حكم التمويل الجماعي التبرُّعي

التمويل الجماعي القائم على التبرع الموجه للأنشطة الحلال، كتمويل الجهات المنكوبة في الكوارث الطبيعية أو المساعدة في رفع الفقر؛ فهو جائز لا حرج فيه في حال التزامه بضوابط عقد التمويل الجماعي المذكورة سابقاً، وبل هو مندوب إليه وقد يصل إلى حد الواجب الكفائي، سواء كان بين المسلمين في حد ذاتهم أو بينهم وبين غيرهم،⁽⁵⁾ وفيما يأتي بعض الأدلة الدالة على ذلك:

1- نصوص تحت على التعاون بين المسلمين:

أ- قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: 02].

(1) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والطر التنظيمية، ص17، Ivo Jenic and

others، Crowdfunding and Financial Inclusion, P5.

(2) **Justgiving** هي شركة متخصصة في جمع التبرعات من أجل دعم الجمعيات الخيرية والشركات، <https://www.justgiving.com/>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16، على 10:08ص.

(3) **GooFundMe** هي شركة متخصصة في جمع التبرعات عبر الانترنت، <https://www.gofundme.com/c/why-gofundme>

(4) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص17-18.

(5) أحمد بن هلال الشيخ، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، ص332.

وجه الاستدلال: في الآية أمر الله عز وجل المؤمنين بالتعاون فيما بينهم على البر والتقوى، ومنه مساعدة المسلم لأخيه المسلم في وقت الحاجة من أعمال البر،⁽¹⁾ كما ورد في قول النبي ﷺ «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». (2)

ب- قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم، مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». (3)

وجه الاستدلال: دل هذا الحديث على مدى ترابط المسلمين بتآزرهم وتناصرهم، بحيث يتعاونون فيما بينهم عند المصائب ويقدمون المساعدة لبعضهم ويهتمون لبعضهم في جميع شؤونهم. (4)

ت- قوله ﷺ: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم». (5)

وجه الاستدلال: دل هذا الحديث على فضل المواساة والسماحة، وأنها كانت خلق النبي ﷺ أشرف الناس. (6)

(1) الرازي، مفاتيح الغيب، 282/11.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم الحديث: 2699، 2074/4.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتوادهم وتعاضدهم، رقم الحديث: 2585، 1999/4.

(4) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 56/8.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، رقم الحديث: 2500، 1944/4.

(6) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 545/7.

2- نصوص تحت على التعاون بين المسلمين وغيرهم:

أ- قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

وجه الاستدلال: دلت هذه الآية على جواز البرّ بين المسلمين والمشركين في حال التأكد من عدم اتباع ملتهم ولا حرج على المسلمين إن أعطوا للكفار جزءاً من أموالهم إليهم من باب البرّ. (1)

ب- حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت: «قدمت عليّ أمي وهي مشركة- في عهد قريش...، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمي قدمت عليّ وهي راغبة، أفأصلها؟ قال: نعم صليها». (2)

وجه الاستدلال: في هذا الحديث جواز صلة المشرك القريب وقد نزلت الآية المذكورة أعلاه في أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وأمها. (3)

ت- عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «من كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له». يقول أبو سعيد الخدري: فذكر أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل». (4)

وجه الاستدلال: دل هذا الحديث على أن الصحابة ظنوا أن الأموال الزائدة عن حاجتهم ليست من حقهم وكأنها حق مشاع لجميع المسلمين؛ وفيه الترغيب في الصدقة والمواساة. (5)

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 59/18، والرازي، مفاتيح الغيب، 521/29.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب الهدية للمشركين، رقم الحديث: 2620، 164/3.

(3) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 523/3، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 59/18.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، باب استحباب الموساة في فضول المال، رقم الحديث: 1728، 1354/3.

(5) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 24/6، وأبو الأشبال، شرح صحيح مسلم، 8/35.

قد يصل حكم التمويل الجماعي إلى الواجب الكفائي في حال عدم سداد حاجة المحتاجين من خلال الزكاة فقط، فيجب عندها على المسلمين التعاون على سدها. (1)

ثالثاً: حكم أخذ المكافأة على التبرع في منصة التمويل الجماعي:

في حال حصول المتبرعين في هذا النوع من التمويل على مكافأة تشجيعية فإنها لا تخلو من وجهين، فهي إما أن تكون مشروطة في العقد، أو لا. (2)

1- في حال اشتراط المكافأة على التبرع:

يمكن تكييفها على أنها هبة ثواب⁽³⁾، وقد تكون معلومة عند بداية العقد وقد تكون مجهولة؛ وقد اختلف الفقهاء في الجوائز غير المحددة هل يشترط فيها العلم قبل العقد أم لا؟ وإن هذا الخلاف يعود إلى اختلافهم في مسألة: هل هبة الثواب تلحق بعقود التبرعات أم المعاوضات؟ (4)

(1) أحمد بن هلال الشيخ، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، ص334.

(2) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية، ص591-593.

(3) هبة الثواب: عطية قصد بها عوض مالي وحكمها كحكم البيع، الرضاع، شرح حدود ابن عرفة، ص427. وقد استدلل الفقهاء على مشروعيتها بأدلة منها: قول الله تعالى: ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ [الروم: 39]، ووجه الاستدلال: أن الرجل يهدي الهدية لغيره ليتلقى أفضل منها، الطبري، جامع البيان، 105/20، وحديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها»، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها، باب المكافأة في الهبة، رقم الحديث: 2585، 157/3.

(4) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية، ص591-593.

وقد نتج عن هذا الخلاف أقوال للفقهاء وهي:

أ- قول بأن هبة الثواب تلحق بالمعاوضات:

هذا القول لبعض الحنفية، والمالكية، والصحيح عند الشافعية ومذهب الحنابلة،⁽¹⁾ وقد استدلووا على ذلك بما يلي:

- إنَّ اشتراط العوض في الهبة يعتبر تمليك مال بمال شرطاً، وهذا ما يوافق عقد البيع، إذ إنَّ العبرة في العقود بالمعاني لا للألفاظ والمباني⁽²⁾.

ونوقش: بأن ما تنص عليه القاعدة المستدل بها صحيح ولكن هذا لا يعني إلغاء الألفاظ مع إمكانية العمل بها في حال أمكن الجمع بين اللفظ والمعنى، وهذا لا ينافي كون هبة الثواب تقتضي عوضاً، لأن البيع قد يكون متراخياً باشتراط الخيار لأحدهما، وفي البيع الفاسد قد يتأخر حكمه إلى القبض، وعليه فيوافق حكم الهبة من حيث تأخيره إلى القبض⁽³⁾.

ب- قول بأن هبة الثواب تلحق بالتبرعات:

هذا القول لبعض الشافعية، ورواية عند الحنابلة،⁽⁴⁾ وقد استدلووا على هذا بما يلي:

- إن لفظ الهبة صريح فيها فتعد عقد هبة.⁽⁵⁾

ونوقش: بأن العبرة بالعقود بالمعاني لا للألفاظ والمباني.⁽⁶⁾

(1) السرخسي، المبسوط، 79/12، وعليش، منح الجليل، 214/8، والرملّي، نهاية المحتاج، 423/5، والبهوتي، كشاف القناع، 300/4.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، 131/6، والبابري، العناية، 49/9، وعماد الزبادات، هبة الثواب وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص 206.

(3) البابرّي، العناية، 49/9.

(4) النووي، روضة الطالبين، 386/5، وأبو الخطاب، الهداية، ص 339.

(5) ابن مفلح، المبدع، 190/5.

(6) الزيلعي، تبين الحقائق، 102/5.

ت- هبة الثواب تعد هبة ابتداءً بيعة انتهاءً

هذا القول لجمهور الحنفية ورواية عند الحنابلة،⁽¹⁾ وقد استدلووا عليه بما يلي:

- إن هبة الثواب تشتمل وجهين: الأول، هبة في اللفظ، والثاني، بيع في المعنى، وهنا يمكن الجمع بينهما حيث أنه تم الابتداء بعقد الهبة وتتبعه أحكامها، وتم انقضاءه بعقد البيع فتتبعه أحكامه.⁽²⁾

ونوقش: هذا القول بأن عقد هبة الثواب هو هبة، لأن العوض عليها قد قلبها إلى عقد بيع.⁽³⁾

والراجح من هذه الأقوال اعتبار هبة الثواب هبة على أن تكون الجائزة معلومة وحتى ولو كان تبرعاً لأنه يقطع النزاع والخلاف في عملية التمويل الجماعي.⁽⁴⁾

2- في حال عدم اشتراط المكافأة على التبرع:

فتكثف على أنها هبة محضّة، لعدم وجود داع لها في هذه الحال، ولأنّ هذه الجوائز تعدّ رمزية جداً مقارنة بمبالغ التمويل التي يحصل عليها أصحاب المشاريع.⁽⁵⁾

الفرع الثاني: حكم التمويل الجماعي القائم على الإقراض

سيتناول هذا الفرع صورة التمويل الجماعي بالدين ثم حكمه وحكم أخذ المكافأة عليه.

أولاً: صورة التمويل الجماعي القائم على الديون

تعمل المنصات في هذا النوع من التمويل على إقراض المال مباشرة لأصحاب المشاريع بفائدة أو من دون فائدة، ويعد هذا النموذج الأسرع نمواً والأوسع انتشاراً مقارنة بالأنواع الأخرى؛ ووجودها يعد منافساً للبنوك التقليدية والمؤسسات المالية الأخرى، لأن القروض الممنوحة بواسطة

(1) السرخسي، المبسوط، 79/12، والمرداوي، الإنصاف، 116/7.

(2) البابرّي، العناية، 49/9.

(3) ابن قدامة، المغني، 235/5.

(4) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية، ص 593.

(5) المرجع نفسه، ص 593.

المنصات تتميز ببعض الخصائص المتعلقة بكيفية سداد الأقساط، حيث لا تبدأ عملية التسديد إلا بعد تشغيل المشاريع وتحقيق الأرباح.⁽¹⁾

مثال:

تعد منصة **Kiva**⁽²⁾ من أبرز وأهم المنصات في هذا المجال؛ فهي تقوم على منح قروض صغيرة بقيمة تتراوح بين 100-100000 دولار أمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها...، حيث قدمت تمويلا يقدر ب: 2 مليار دولار ل: 5 مليون مقترض في 77 دولة في العالم ويصل معدل السداد فيها ل: 96%.⁽³⁾

ثانيا: حكم التمويل الجماعي القائم على الإقراض

التمويل الجماعي عبر المنصات التي تقوم على الإقراض لا تخلو من ثلاث حالات: إما قروضا حسنة أو قروضا مع زيادة أو قروضا مع مكافأة.

1- في حال التمويل بالقرض الحسن

إنَّ حكم عقد القرض في التمويل الجماعي يأخذ حكم القرض عند الفقهاء قديما إذ هو مشروع عندهم إن لم يجزَّ منفعةً للمقرض، وهو مندوب إليه⁽⁴⁾ ولكن في التمويل الجماعي لا بد أن يلتزم بالضوابط المذكورة سابقا، وقد استدلووا على ذلك بما يأتي:

أ- قال الله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» [البقرة: 245].

(1) عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات، ص295-296.

(2) **KIVA**: هي شركة اقراضية غير ربحية تأسست في 2005 بسان فرانسيسكو بأمریکا، منصة كيفا، <https://www.kiva.org/about>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16، على 10:29ص.

(3) منصة كيفا، <https://www.kiva.org>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16، على 9:40ص.

(4) الكاساني، بدائع الصنائع، 395/7، ومالك، المدونة، 74/3، والنووي، روضة الطالبين، 32/4، وابن قدامة، المغني، 235/4.

وجه الاستدلال: دلت هذه الآية على الترغيب بالإقراض وأن المقرض سيحصل على أضعاف مضاعفة من القرض الذي أقرضه لعِظَم ثوابه لما فيه من تفریح وتوسيع على المسلم. (1)

ب- عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين، إلا كان كصدقة مرة». (2)

وجه الاستدلال: في هذا الحديث الدعوة إلى الإقراض ومعاونة المسلم لأخيه المسلم، ومساعدته في قضاء حاجته (3).

ت- عن أبي رافع مولى النبي ﷺ، أن النبي ﷺ استسلف من رجل بكراً، فقال: «إذا جاءت الصدقة قضينا»، فلما جاءت الصدقة قال لأبي رافع: «أعط الرجل بكراه» فنظرت فلم أر إلا رباعاً أو صاعداً، فأخبرت بذلك النبي ﷺ، فقال: «أعطه فإن خير الناس أحسنهم قضاء». (4)

وجه الاستدلال: فعل النبي ﷺ في رد القرض بأفضل منه، دليل على جواز الاقتراض ورده بأفضل منه إن لم يكن مشروطاً. (5)

ث- الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على جواز القرض. (6)

2- في حال التمويل بالقرض مع استرداده بزيادة:

يعد القرض في هذه الحال من قبيل ربا الديون، وهو محرم شرعاً؛ استناداً لأدلة عدة منها:

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 240/3، ومحمد رشيد رضا، تفسير المنار، 367/2.

(2) أخرجه ابن ماجة في سننه، أبواب الصدقات، باب القرض، رقم الحديث: 2430، 500/3، حديث حسن.

(3) الدرر السنية، <https://dorar.net/hadith/sharh/79082>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/21، على: 1:05م.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه بغير لفظه، كتاب المساقاة، باب من استلف شيئاً وقضى خيراً منه، وخيركم أحسنكم قضاء، رقم الحديث: 1600، 1224/3.

(5) شرح الحديث المشار إليه على <https://dorar.net/hadith/sharh/39942>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/21، على: 1:30م.

(6) ابن قدامة، المغني، 235/4.

أ- قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ 278 فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» [البقرة: 278-279]

وجه الاستدلال: توعد الله عز وجل المتعاملين بالربا بأنهم سيواجهون حربا من الله ورسوله وهذا دليل على شدة تجريم الربا في الشريعة الإسلامية. (1)

ب- قال رسول الله ﷺ: «لعن آكل الربا وموكله». (2)

وجه الاستدلال: يدل الحديث على حرمة الربا والأكل في هذا الحديث دلالة على الأخذ، سواء أكله أم لم يأكله. (3)

ت- الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على أن الربا محرم. (4)

3- في حال استرداد القرض مع مكافأة:

ففي هذه الحالة يعدُّ من قبيل القرض الذي جر نفعاً، وهو محرم ودليل ذلك إجماع الفقهاء. (5)

الفرع الثالث: حكم التمويل الجماعي القائم على المكافآت

في هذا العرض مختصر لصورة وحكم التمويل الجماعي القائم على المكافأة.

أولاً: صورة التمويل الجماعي القائم على المكافأة

يتم التمويل عن طريق هذا النوع بالمكافأة، بحيث يقوم الممولون بتمويل المشاريع الجديدة مقابل حصولهم على مكافأة، والتي تتخذ عدة أشكال منها: الحصول على منتج أو خدمة من

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/363.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، رقم الحديث: 1598، 3/1219.

(3) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، 6/218، وموسى لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، 6/233.

(4) ابن قدامة، المغني، 3/4.

(5) ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، 2/196.

المشاريع عند البدء في تشغيلها، أو الحصول على هدية، وعادة ما يخصص التمويل بالمكافأة لتمويل مشاريع براءات الاختراع.⁽¹⁾

مثال:

تعد منصة **Kickstarter**⁽²⁾ من المنصات البارزة في هذا المجال، حيث ساهمت في تمويل 257089 ألف مشروع منذ انشائها سنة 2009، حيث قام 23 مليون شخص بالتبرع بمبلغ إجمالي يفوق الـ 7.9 مليار دولار.⁽³⁾

ثانياً: حكم التمويل الجماعي القائم على المكافأة

يعد هذا النموذج من التمويل داخل ضمن النموذجين السابقين، ولكن الكثير من الدراسات صنفته على أنه نوع مستقل من أنواع التمويل الجماعي عبر المنصات؛ وعليه فإنه يشمل الأحكام السابق ذكرها في التمويلين القائمين على التبرع والقرض:

1- حكم المكافأة التابعة للتمويل بالتبرع:

إن كانت المكافأة تابعة لعقد تبرع، وكان غرض الممولين منه شراء المنتج أو الأفكار فهو في هذه الحال في حكم البيع فيأخذ أحكامه وشروطه؛ والمكافأة إما أن تكون مشروطة أو غير مشروطة.⁽⁴⁾

(1) سالم مجدي عادل، التمويل التساهمي كنموذج بديل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ص325، وهبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص18.

(2) **Kickstarter** : مؤسسة ربحية تسعى لمساعدة المشاريع الإبداعية عن طريق الانترنت، <https://www.kickstarter.com/about?ref=global-footer>، تم الاطلاع عليه يوم :

21024/04/16، على : 10:47ص.

(3) المرجع نفسه، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16، على : 10:53ص.

(4) ينظر: ص33 من هذه المذكرة.

2- حكم المكافأة التابعة للتمويل بالدين:

إن كانت المكافأة تابعة لعقد قرض؛ سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة، فهي في حكم القرض الذي جر نفعاً فهي غير جائزة. (1)

الفرع الرابع: حكم التمويل الجماعي القائم على المساهمة

سيتناول هذا الفرع صورة التمويل الجماعي القائم على المساهمة ثم بيان حكمه.

أولاً: صورة التمويل الجماعي القائم على المساهمة في المشروع

يعمل هذا النموذج من التمويل الجماعي على المشاركة في رأس مال المشروع المعروض على المنصة، وذلك بقيام الجمهور بشراء أسهم في الشركة التي ترغب في زيادة رأس مالها؛ حيث يسمح بزيادته بشكل سريع لأن المنصة تقدم الشعور بالطمأنينة والأمان للمستثمرين، وهذا النوع من المنصات يحظى بحوافز ضريبية في البلدان التي تسمح بهذا النوع من الاستثمار. (2)

مثال:

تعد منصة **StarEngin** بارزة في هذا النوع من التمويل، حيث تسهل هذه المنصة على المستثمرين شراء أسهم الشركات التي تجمع مبالغ تصل إلى 50 مليون دولار. (3)

ثانياً: حكم التمويل الجماعي القائم على المساهمة

بيان حكم للتمويل الجماعي عن طريق المشاركة في رأس المال لا بد من تفصيل في صورتيه، فلكل منهما حكم خاص به، وفيما يأتي عرضهما:

1- في حال كان المال من جانب والعمل من جانب آخر

(1) ينظر: ص 41 من هذه المذكرة.

(2) يومدين يوسف، شتوان صونيا، الحاجة إلى التمويل الجماعي: كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر، ص 280.

(3) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، ص 20، وقد تعذر الوصول إلى موقع المنصة.

في هذه الصورة يتم التمويل عن طريق جمع من الأفراد عبر المنصات المخصصة لذلك؛ بحيث تقوم المنصة بجمع المال لطالب التمويل (صاحب المشروع) والذي بدوره سيتولى القيام بالعمل في الشركة؛ فتكيف هذه الصورة على أنها شركة مضاربة بين الممولين وصاحب المشروع،⁽¹⁾ وهو عقد جائز باتفاق الفقهاء⁽²⁾ مع الالتزام بالضوابط المذكورة سابقاً، والدليل على ذلك:

أ- قال الله عزَّ وجل: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198]

وجه الاستدلال: أباح الله عز وجل في هذه الآية التجارة في الحج برفع الحرج عن الحجاج عن التكسب الحلال إذ أن التجارة لا تنافي المقصد الشرعي للحج ما دامت لا تشغلهم عن أداء الواجب في الحج، وفي ذلك إبطال ما كان يعتقد المشركون حول حرمتها على الحاج، وابتغاء فضل التجارة لأجل الربح.⁽³⁾

ب- قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُؤْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20].

وجه الاستدلال: دلت هذه الآية على فضيلة التجارة والسفر للتجارة فقد سوى الله عز وجل بين المجاهدين والتجار؛ والضرب في الأرض هو السفر لأجل التجارة.⁽⁴⁾

ت- عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: «خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري، وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى هاهنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا: وددنا ذلك، ففعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما

(1) هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، ص 588.

(2) الكاساني، مصدر سابق، 79/6، والخطاب، مواهب الجليل، 356/5، والرمل، نهاية المحتاج، 220/5، والبهوتي، كشف القناع، 508/3.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 237/2، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص 92.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 285/29، والصابوني، صفوة التفاسير، 445/3.

المال، فلما قدما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: «أكل الجيش أسلفه، مثل ما أسلفكما»؟ قالوا: لا، فقال عمر بن الخطاب: «ابنا أمير المؤمنين، فأسلفكما، أديا المال وربحه»، فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين، هذا لو نقص هذا المال أو هلك لضمنناه؟ فقال عمر: أدياه، فسكت عبد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا؟ فقال عمر: قد جعلته قراضا، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال». (1)

وجه الاستدلال: دل هذا الأثر لعمر بن الخطاب وتصرفه مع ابنه عبد الله وعبيد الله رضي الله عنهم على أن القراض كان مشروعاً ومعمولاً به في عهد عمر رضي الله عنه. (2)

ث- الإجماع: نقل عن الأمة الإجماع على أن القراض بالنقود جائز. (3)

بناء على الأدلة السابقة لا بد أن تترتب على هذه النوع من أنواع منصات التمويل الجماعي أحكام عقد المضاربة (4) ومنها: أن يكون رأس المال نقداً معلوماً لا عروضاً. (5) وأن يكون الربح معلوماً وجزءاً شائعاً، (6) وألا يضيق الممول عليه بتخصيص أو تحجير يضر به (7)؛ والمتفق عليه

(1) أخرجه مالك في موطئه، كتاب القراض، باب ما جاء في القراض، رقم الحديث: 1، 687/2.

(2) الزرقاني، شرح الموطأ، 517/3.

(3) ابن المنذر، الإجماع، ص 102.

(4) عقد المضاربة: تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ الإجارة، شرح حدود ابن عرفة، ص 379.

(5) الكاساني، بدائع الصنائع، 82/6، والخطاب، مواهب الجليل، 358/5، وابن قدامة، المغني، 54/5.

- في مسألة جواز المضاربة بالعروض من عدمه خلاف بين الفقهاء، ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، 21/4.

(6) الكاساني، المصدر نفسه، 81/6، والخطاب، المصدر نفسه، 385/5، والنووي، روضة الطالبين، 123/5.

(7) الكاساني، المصدر نفسه، 83/6، والخطاب، المصدر نفسه، 355/5، والجويني، نهایة المطلب، 479/7، وابن قدامة، المغني، 55/5.

- للمزيد: ينظر: ابن عابدين، الدر المختار، 652/5، والنووي، المجموع شرح المهذب، 357/14، وابن قدامة، المصدر نفسه، 19/5.

أن المضاربة من عقود الأمانة، إذ لا يضمن صاحب المشروع رأس المال في حال الخسارة إلا إذا تعدى أو فرط. (1)

وفي حال خالف صاحب الشركة شروط المضاربة المتفق عليها بينه وبين الممولين؛ فلفقهاء أقوال في المسألة:

- قول بأنها عقد إجارة:

وقال به جمهور الحنفية (2)، ورواية عن مالك (3)، وقول للشافعية (4)، وقول للحنابلة (5)، حيث قالوا بأن العقد في هذه الحالة ينقلب لعقد إجارة، فيأخذ صاحب المشروع أجره على عملة فقط، ويعود رأس المال مع ربحه كاملاً للممولين.

- قول يجعلها قراض المثل:

وهو قول عند مالك وقول للشافعية، حيث يرون نفاذ العقد لوجود الإذن كالوكالة الفاسدة ومعاملته بقراض المثل. (6)

- قول بتضمين عامل المضاربة لرأس المال:

يقتضي هذا القول إيجاب الضمان على صاحب المشروع لرأس المال حتى لو كان في حال خسارة لتجاوزوه شروط العقد المتفق عليها بينه وبين الممولين. (7)

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، 87/6، والخطاب، مواهب الجليل، 365/5، والشيرازي، المهذب، 231/2، وابن قدامة، المغني، 55/5.

(2) الكاساني، المصدر نفسه، 108/6.

(3) القاضي عبد الوهاب البغدادي، التلقين، 161/2.

(4) النووي، روضة الطالبين، 125/5.

(5) البهوتي، كشاف القناع، 512/3.

(6) القاضي عبد الوهاب البغدادي، التلقين، 161/2، والنووي، روضة الطالبين، 125/5.

(7) ابن قدامة، المغني، 39/5، وهاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، ص 589.

2- في حال كان المال من الطرفين: الممولين (أرباب رأس المال) وصاحب المشروع (المضارب)

في هذه الصورة يساهم كل من الممولين وصاحب المشروع في جمع المال اللازم للشركة، ويقوم صاحب المشروع بالعمل وحده، وهذه المعاملة جمعت بين نوعين من الشركات: شركة المضاربة لأن المال جمع من طرف والعمل من طرف آخر، وشركة العنان⁽¹⁾؛ والأصل في عقد شركة العنان أن المال والعمل يكون من الشريكين وفي هذه الصورة المال من الطرفين والعمل من طرف واحد فقط (صاحب المشروع)⁽²⁾، وقد جاء في المغني لابن قدامة⁽³⁾ مسألة شبيهة بها وهي اشتراك مالين وصاحب أحدهما، حيث يجمع هذا العقد بين الشركة والمضاربة، وهو عقد صحيح عند الحنابلة؛⁽⁴⁾ إذ يأخذ المضارب (صاحب المشروع) الربح من حصته في الشركة باعتباره شريكا بماله، ويأخذ الربح من جهة أخرى باعتباره عاملا للمضاربة، ويأخذ حصة مقابل عمله في مال شريكه.⁽⁵⁾

والأحوط في هذا العقد اعتباره عقدا مركبا من عقدي الشركة والمضاربة، حيث يكون لصاحب المشروع حصة مقابل رأس ماله المساهم به، وحصة مقابل عمله في الشركة دون أن

(1) شركة العنان: هي أن يجعل كل واحد من الشريكين مالا ثم يخلطاه أو يجعلاه في صندوق واحد ويتجرأ به معا ولا يستبد أحدهما بالتصرف دون الآخر، ابن جزى، القوانين الفقهية، ص 439.

(2) ورد عند الحنابلة: "المراد مسؤولية الشركاء عن العمل وليس المراد مباشرة العمل فيجوز أن يباشرا العمل بأبدانهم، وأن يستتيا من يعمل، أو يعمل بعضهم ويستتنب بعضهم"، عبد الكريم اللاحم، المطلاع على دقائق المستنقع، 543/3.

(3) ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، إمام المذهب الحنبلي، كان إماما في عدة علوم كالفقه، علم الخلاف، أصول الفقه والنحو وغيرها، له عدة مؤلفات منها: المغني، الكافي، المقنع، العمدة، الروضة وغيرها من المصنفات، توفي سنة 620هـ، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 172-165/22.

(4) ينظر: ابن قدامة، المغني، 20/5.

(5) المالكية والشافعية يرون بعدم جواز اجتماع عقدي الشركة مع المضاربة، ينظر: القراني، الذخيرة، 89/6، ابن قدامة، المصدر نفسه، 20/5..

يشترط أخذ نسبة من رأس المال له فهذا مما يؤدي إلى ضمان رأس ماله؛⁽¹⁾ إذ لا بد أن يأخذ أجرته على عمله بناء على عقد مستقل عن عقد الشركة.⁽²⁾

(1) أحمد بن هلال الشيخ، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، ص 350-352.

(2) أقرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنه: "1- لا يجوز تخصيص أجر محدد في عقد الشركة لمن يستعان به من الشركاء في الإدارة أو في مهمات أخرى مثل المحاسبة، ولكن يجوز زيادة نصيبه من الأرباح على حصته في الشركة. 2- يجوز تكليف أحد الشركاء بالمهمات المذكورة في البند الأول بعقد منفصل عن عقد الشركة بحيث يمكن عزله دون أن يترتب على ذلك تعديل عقد الشركة أو فسخه، وحينئذ يجوز تخصيص أجر محدد له، المعايير الشرعية، المعيار رقم: 12، الشركة والمشاركة والمشاركات الحديثة، ص 329-330.

المبحث الثالث: منصات التمويل الجماعي الإسلامية كآلية تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة – دراسة حالة منصة "ليندو" –

شهدت بعض الدول الإسلامية محاكاة تجربة منصات التمويل الجماعي الإسلامية، ومن بينها دولة السعودية؛ ويظهر الدور الفعال في عملية التمويل لهذه المنصات من خلال دراسة نموذج تطبيقي يوضح ذلك وفق تقاريره وإحصاءاته؛ وفيما يأتي عرض دراسة حالة منصة "ليندو" حيث قسمت إلى جزئين: الأول تناول الإطار المفاهيمي للمنصة ومحاولة معرفة مدى التزامها بالشريعة الإسلامية من خلال التكييف الفقهي للتعاملات التي تجريها المنصة، والثاني متعلق بالجانب التمويلي وإبراز دورها في توفير المبالغ اللازمة للمؤسسات الصغيرة، وقد تمت معالجة هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنصة "ليندو" ومدى التزامها بالشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: دور منصة "ليندو" في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنصة "ليندو" ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية

يتناول هذا المطلب الجانب المفاهيمي للمنصة المراد دراستها، مع بيان مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: نبذة تعريفية عن المنصة

"ليندو" هي منصة سعودية تأسست في 2019/12/10 بالمملكة العربية السعودية، تقوم على التمويل الجماعي بالدين؛ تقدم هذه المنصة خدمة التمويل بالفواتير⁽¹⁾ للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الربط بينها وبين المستثمرين من أجل الحصول على التمويل اللازم لها، وبالمقابل تقدم لهم فرص استثمارية قصيرة الأجل؛ وتعتبر "ليندو" أول منصة مرخصة من البنك المركزي السعودي فهي تخضع لرقابته، كما أنها تزعم الامتثال لأحكام الشريعة في تعاملاتها.⁽²⁾

أولاً: مثال توضيحي لطلب التمويل من المنصة

يتعامل صاحب شركة صغيرة مع عملائه بالفواتير الآجلة السداد، حيث يقوم هؤلاء العملاء بالدفع بعد 3 أشهر من تاريخ صدور الفاتورة، أي أن صاحب هذه الشركة لا يستلم أمواله إلا بعد انقضاء هذه المدة، وبالتالي فإن السيولة النقدية لديه تصبح قليلة أو شبه معدومة، ونظراً لالتزاماته الكثيرة: كدفع الرواتب لعماله وجلب مستحقاته من المواد الأولية... إلخ، يلجأ صاحب الشركة إلى منصة "ليندو" طالباً مبلغاً من المال مقابل أحد فواتيره المؤجلة السداد من أجل تسيير أموره المالية في شركته، ثم تقوم منصة "ليندو" بدراسة حالة الشركة وعملائه جيداً قبل

(1) التمويل بالفواتير: هو نوع من أنواع التمويل الجماعي القائم على الأصول حيث تبيع الشركات الفواتير أو المستحقات غير المدفوعة لمجموعة من المستثمرين عبر منصة الكترونية، وبذلك تتوفر السيولة للشركات في شكل مدفوعات مخفضة مقابل فواتير العملاء،

Lamia HAOUAM, Islamic crowdfunding as an innovative mechanism for financing startups: the reality of the Malaysian experience, P696.

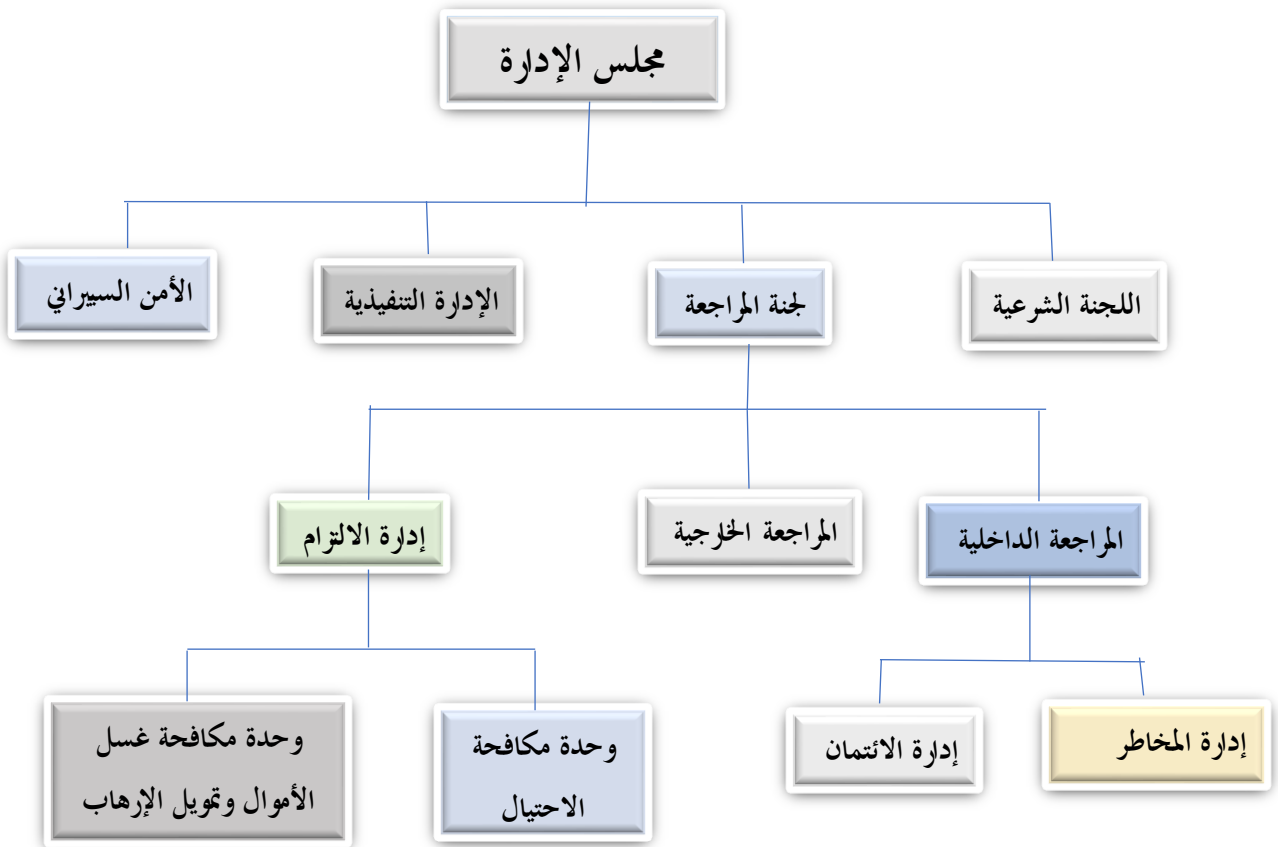
(2) منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/about>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/21 على: 8:24 ص.

قبول طلبه كفرصة للتمويل عبر موقعها الخاص بالتمويل، ومن ثم يطلع الممولين على الفرصة، وفي حال موافقتهم على تمويله يتم جمع المبلغ المطلوب وتتولى المنصة تسليم المبلغ لحساب الشركة.⁽¹⁾

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمنصة "ليندو"

يمثل الشكل رقم -6- العناصر المكونة لفريق العمل الذي يتولى إدارة وتنظيم منصة "ليندو".

الشكل رقم -6-: الهيكل التنظيمي لمنصة "ليندو"



المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على معطيات تقرير مجلس الإدارة لمنصة "ليندو"

<https://assets-global.website-files.com,2023>

(1) منصة ليندو لتمويل الفواتير،

تم عبر اليوتيوب، https://youtu.be/2gWIWZ9TJgk?si=TAn4gBSRbLHf_THB

الاطلاع، 2024/02/22 على 9:30م.

ثالثاً: المبادئ العامة لمنصة "ليندو"

بناء على ما جاء في موقع منصة "ليندو" فإنها تعتمد مجموعة من المبادئ العامة لحماية حقوق عملائها بهدف تقديم خدماتها وضمّان وصولها إليهم بكل سهولة ووضوح، وفيما يأتي عرضها⁽¹⁾:

1- المعاملة بعدل وإنصاف: تتبع منصة "ليندو" التعامل مع جميع عملائها بالعدل والإنصاف مع الوفاء بكل التزاماتها معهم عبر جميع مراحل عملية التمويل بناء على القوانين الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

2- الإفصاح والشفافية: تقوم منصة "ليندو" بالإفصاح عن جميع معلوماتها المتعلقة بخدماتها ومنتجاتها التمويلية بشكل دوري، بطريقة سلسلة ودقيقة يمكن لجميع المهتمين بهذا المجال الحصول عليها في موقعها الإلكتروني.

3- التثقيف والتوعية المالية: تقوم منصة "ليندو" بنشر وعي التقنيات المالية وتطوير مهارات عملائها سواء المتعاملين معها حالياً أو في المستقبل، وتوضح لهم طرق الاستفادة من خدماتها ومنتجاتها المناسبة لمشاريعهم، وتعمل على تثقيفهم بكيفية التحوط من المخاطر الأساسية، كما تسعى لإعانتهم على اتخاذ القرارات الصائبة بعد دراستها، وتوجيههم إلى ذوي الاختصاص عند الحاجة.

4- سلوكيات وأخلاقيات العمل: تعمل منصة "ليندو" بطريقة مهنية ذات مسؤولية لتقديم خدمات مالية ذات جودة عالية وبكل مصداقية مع مراعاة مصلحة عملائها طول فترة العقد.

5- الحماية ضد عمليات الاحتيال: تتخذ منصة "ليندو" أقصى ما لديها من التدابير وإجراءات الرقابة الأمنية عند قيامها بعمليات التمويل لحمايتها من عمليات السرقة أو الاستخدام غير المشروع، وتحقق ذلك باتباعها إجراءات وأنظمة آية.

(1) منصة "ليندو"، https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/655a19817dbc4d780502d4a7_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1%20-%20Lendo.pdf

تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/21 على: 5:53م.

6- حماية خصوصية المعلومات: تسعى منصة "ليندو" لحماية معلومات عملائها سواء المالية أو الشخصية والحفاظ عليها ويتم استخدامها إلا في الغرض المهني المحدد ويكون ذلك بموافقة العميل، والافصاح عنها لطرف آخر لا يكون إلا بطلب من البنك المركزي.

7- معالجة الشكاوى: توفر منصة "ليندو" آلية سهلة الاستخدام لتلقي شكاوى العملاء ومن خلالها تتم متابعتها ومعالجتها في وقت مبكر.

8- المنافسة: تعمل منصة "ليندو" جاهدة لمساعدة عملائها في البحث والمقارنة بين أفضل المنتجات والخدمات المالية وأسعارها ومقدميها عن طريق نشر معلوماتها مما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

9- الإسناد إلى طرف ثالث⁽¹⁾: تتحقق منصة "ليندو" من أن الجهات الخارجية التي يسند إليها المهام أنها ملتزمة بهذه المبادئ وتعمل وفق مصلحة عملائها.

10- "تضارب المصالح"⁽²⁾: تلتزم منصة "ليندو" بتطبيق سياسة تضارب المصالح للكشف عن الحالات المحتملة التي قد تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح، وعندها تقوم المنصة بالإفصاح عنه للعميل.

11- الموارد الكافية: توفر منصة "ليندو" الموارد اللازمة لتقديم خدماتها لعملائها والمتمثلة في الموارد البشرية والتشغيلية وتوفير المراكز والقنوات المختلفة للتواصل معهم.

رابعاً: مزايا وأهداف منصة "ليندو"

تقوم منصة ليندو على العديد من المزايا والأهداف التي تساهم في نجاحها والمتمثلة فيما

يأتي:

(1) " الإسناد إلى طرف ثالث: ترتيب يطلع بموجبه طرف ثالث...بتقديم خدمة كانت في السابق تنجزها شركة التمويل بنفسها أو خدمة جديدة ترمع البدء في تقديمها. مع الالتزام بمتطلبات الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي..."، المرجع السابق، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/21 على: 5:53م.

(2) " تضارب المصالح: حالات تتأثر بها موضوعية واستقلال قرار شركة التمويل أو أحد موظفيها ناتجة مع مصالح الشركة وعدم الالتزام بالعدل والنزاهة والمسئولية"، المرجع السابق، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/21 على: 5:53م.

1- خصائص منصة "ليندو"⁽¹⁾

على حسب ما أصدرت منصة "ليندو" عبر موقعها فإنها تمتاز بعدة خصائص منها:

أ- تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو: تقوم بدراسة المشاريع لفهم احتياجات كل شركة قبل اتخاذ قرار تمويلها.

ب- تساهم في توفير فرص عمل: وذلك من خلال توفير حلول تمويلية مناسبة للشركات، فتقوم بمساعدتها في عملية التوسع وتوفير فرص عمل أكبر مما يساهم في تحقيق تنمية اجتماعية أفضل.

ت- تساهم في تنمية الاقتصاد السعودي: وذلك لقيام منصة "ليندو" بتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد السعودي، وتوفير فرص عمل، مما يساعد على التطور والنمو الاقتصاديين.

2- أهداف منصة "ليندو"⁽²⁾

لدى المنصة عدة أهداف تعرضها عبر موقعها والتي تسعى من خلالها المساهمة في رفع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

أ- سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ب- تحسين بيئة الأعمال التجارية وتوسيع القاعدة الاستثمارية وتوفير الفرص الوظيفية من أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ت- توفير بيئة الأعمال في السعودية، والمشاركة في تحقيق هذا الهدف عن طريق تطوير خدمات ومنتجات تمويلية تساهم في تطوير بيئة الأعمال.

(1) منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/about>، مصدر سابق، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، عل:

9:44ص.

(2) المصدر نفسه، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على: 9:44ص.

الفرع الثاني: مدى تطبيق منصة "ليندو" لأحكام الشريعة الإسلامية في عملية التمويل الجماعي

تدعي منصة "ليندو" عبر موقعها أنها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وفيما ما يأتي مناقشة ذلك:

أولاً: النص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في منصة "ليندو"

على حسب ما هو موجود في موقع منصة "ليندو" فإنها تعتبر الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية قيمة ومبادئ تحافظ بها على سلوك أعمالها وفقاً لما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وليست مجرد شعار أو قسم منها فقط، وذلك بعد إصدار التدقيق الشرعي السنوي ويوجه إلى مجلس الإدارة لتأكيد الامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية في المنتجات التمويلية والمعاملات التي تقوم بها المنصة خلال العام؛

ويعمل المجلس الرقابي الشرعي للمنصة على: (1)

- 1- التحقق من امتثال المنصة لقرارات اللجنة في منتجاتها وعقودها.
- 2- توضيح أحكام الشريعة في جميع المعاملات المالية والاستثمارية للمنصة.
- 3- تلقي الملاحظات والمشاكل المتعلقة بالجوانب القانونية داخل وخارج المنصة.
- 4- تقديم المشورة والتوجيه إلى المنصة للحفاظ على توجه شرعي في جميع معاملاتها.

ثانياً: التكيف الفقهي للتمويل الجماعي عبر منصة "ليندو"

تقوم المنصة في هذه المعاملة بالربط بين المستثمرين والشركات طالبة التمويل بحيث يتم إنشاء عقد مباشر بين المستثمر وصاحب الشركة، وتأخذ المنصة مقابل هذه الخدمة نسبة من الرسوم الإدارية على كل عملية تمويل من المبلغ المجموع للشركة.

(1) منصة "ليندو" <https://lendo.sa/shariah-compliant>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على:

8:51ص، و <https://lendo.sa/invest>، تم الاطلاع عليه: 2024/04/17، على: 5:30م.

1- خطوات إبرام عقد التمويل بالفواتير عبر منصة "ليندو"⁽¹⁾

يمرُّ التمويل الجماعي بالفواتير عبر منصة "ليندو" بخطوات عدة والمتمثلة في الآتي:

أ- **طلب التمويل:** تقوم الشركة الراغبة في التمويل بطلب التمويل عبر "ليندو" وذلك بدفع فاتورة آجلة السداد محددة القيمة؛ وبعد قيامها بدراسة للطلب وفي حال الموافقة يتم عرضه عبر المنصة كفرصة استثمارية (والمبلغ المطلوب 80% من الثمن الفعلي للفاتورة).

ب- **جمع المبلغ المحدد في الفاتورة:** بعد العرض يتم إقبال المستثمرين على هذه الفرصة الاستثمارية بناء على رغبتهم، وعند اكتمال المبلغ المطلوب تغلق المنصة هذه الفرصة.

ت- **توكيل المنصة بشراء السلع:** بعد عملية جمع المال المستحق للفاتورة يوكل المستثمرين منصة "ليندو" بشراء سلعة مقابل المبلغ المجموع بنفس السعر دون زيادة ولا نقصان؛ تشتري المنصة السلعة وتنقل ملكيتها من البائع إليها بصفتها وكيل عن المستثمرين.

ث- **توكيل المنصة ببيع السلع:** بعد عملية شراء السلع وتملكها من طرف المنصة، تقوم ببيعها إلى طرف ثالث غير البائع الأول بثمن المبلغ المجموع مع زيادة ربح.

ج- **اقتسام الأرباح:** تقسم المنصة الربح بينها وبين المستثمرين بناء على نسب متفق عليها عند عرض الفرصة الاستثمارية.

ح- **إرسال النقد للشركة:** بعد الانتهاء من عملية البيع تقوم منصة "ليندو" بإرسال المبلغ المجموع لحساب الشركة طالبة التمويل.

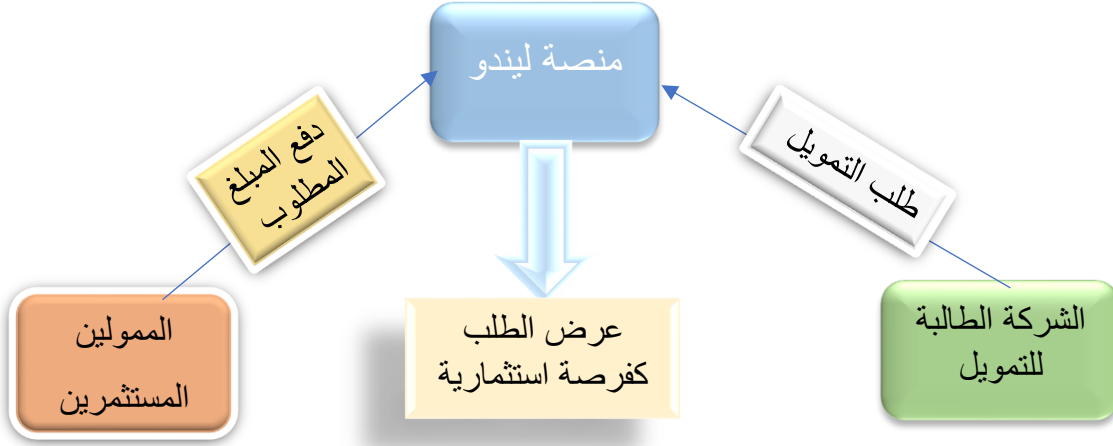
خ- **إرجاع المبلغ المجموع إلى المنصة:** بعد انتهاء فترة السماح تعيد الشركة المبلغ المجموع إلى المنصة وذلك بعد قيام عملائها بسداد فواتيرهم في وقت استحقاقها.

د- **إعادة الأموال إلى المستثمرين:** تقوم المنصة بإعادة الأموال المسترجعة من الشركة إلى أصحابها، هذا في حال تمت العملية بنجاح وإن خسرت فإن المنصة لا تتحمل الخسارة مطلقاً.

⁽¹⁾ منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/invest>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على 10:06م.

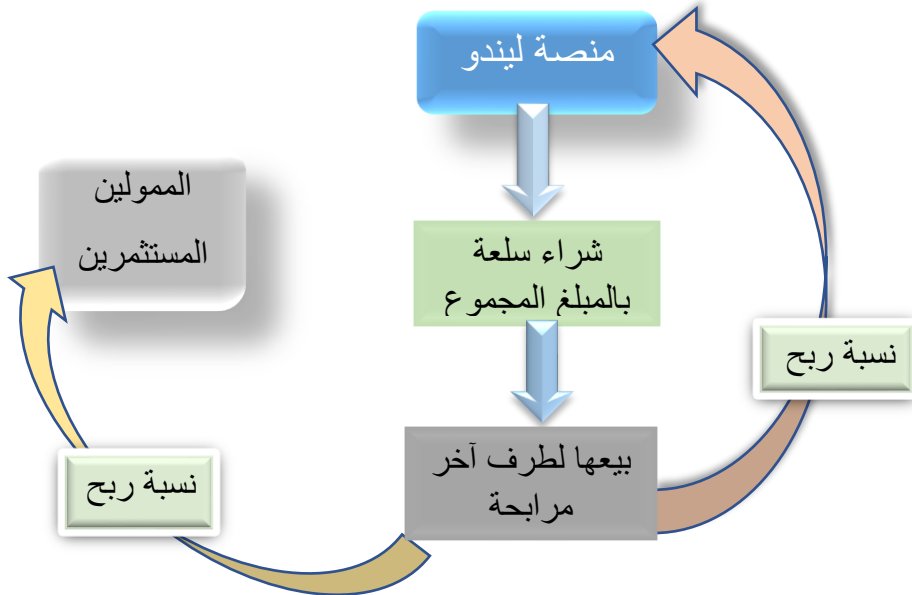
والمخططات التالية توضح خطوات عملية التمويل بالفواتير عن طريق المراجعة في منصة "ليندو":

الشكل رقم 7-: خطوة طلب التمويل من الشركة وعرضها كفرصة استثمارية عبر المنصة



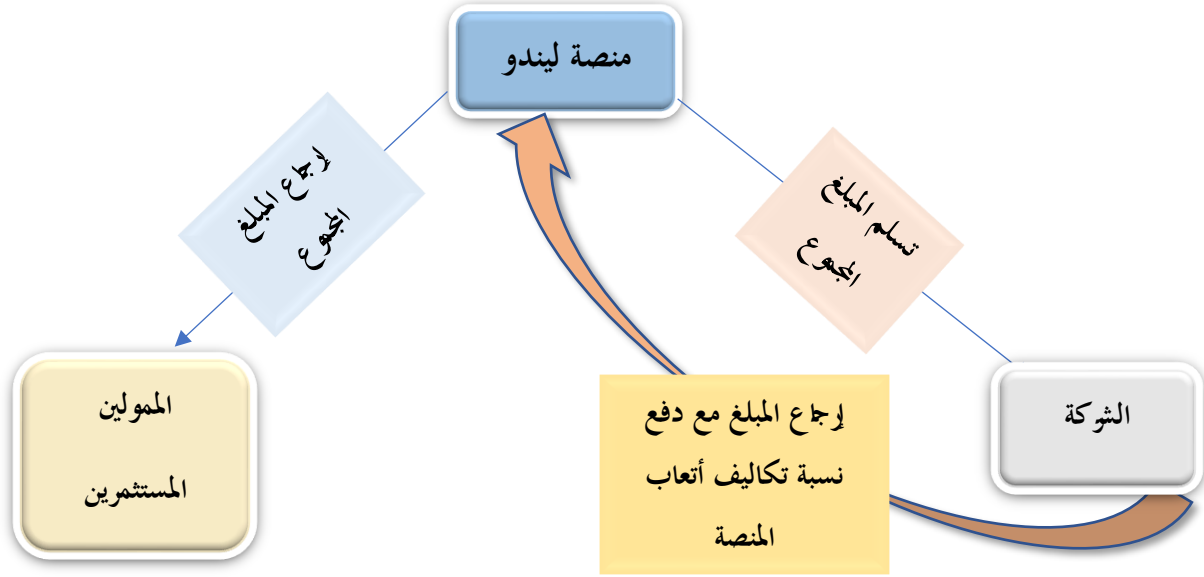
المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المعطيات السابقة.

الشكل رقم 8-: عملية المراجعة عبر منصة "ليندو"



المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المعطيات السابقة.

الشكل رقم 9-: عمليات تسليم واسترجاع المبلغ المجموع



المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المعطيات السابقة.

2- العقود المكونة لعملية التمويل بالفواتير عبر منصة "ليندو":

فيما يلي يتم التكييف الفقهي للعقود التي تتم من خلالها عملية التمويل الجماعي

لمنصة "ليندو" حسب ما هو مصرح به في موقعها:

- أ- عقد سمسرة: يكون بين المنصة والشركة وذلك لقيام المنصة بعرض طلب الشركة للتمويل عبر موقع المنصة مقابل أجرة محددة بنسبة معينة؛ وهو عقد جائز عند الفقهاء ولا إشكال فيه.⁽¹⁾
- ب- عقد مضاربة: في توكيل المنصة من طرف المستثمرين في عملية بيع وشراء السلع مع اقتسام الربح بنسبة مئوية؛ وبالنسبة لتوكيل المستثمرين المنصة بعملية البيع والشراء، فهذا ما يتضمنه عقد المضاربة إذ لا بد من التوكيل وإطلاق الإذن في التصرف بحيث يمثل المستثمرين أرباب المال والمنصة هي المضارب كونها تقوم بعملية البيع والشراء،⁽²⁾ وذلك بمقابل نسبة من الربح

(1) ينظر: ص 49 من هذه المذكرة.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، 81/1، والدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 517/3، وشمس الدين الرملي، نهاية المحتاج، 226/5.

- يقتسمانها؛ والمضاربة هنا مستوفية لشروطها سواء بالنسبة للعاقدين أو رأس المال كونه نقدا معلوما، والربح معلوم بنسبة شائعة موضح ابتداء في البيانات الموجودة على موقع المنصة. (1)
- علما أن المنصة لا تضمن شيئا في حال خسارة رأس المال للمستثمرين، وهذا ما يعني أن يدها يد أمانة كما في يد المضارب. (2)
- بما أن منصة "ليندو" مخصصة فقط للسعوديين وللمقيمين فيها فهذا لا ينفي عدم تعاملها مع غير المسلمين، وفي هذه الحال قد تكون ضمن مضاربة مال غير المسلم، فقد أجازها الحنفية بشرط أن يكون عامل المضارب مسلما (3) والعامل هنا هو منصة "ليندو" باعتبارها مسلمة، وكرهها مالك تكريما للمسلم حتى لا يذل نفسه عند الكافر. (4)
- ت- **عقد قرض**: ينعقد بين المستثمرين والشركة مباشرة؛ وعقد القرض مباح ابتداء بالنسبة للشركة طالبة للتمويل المقترض، (5) و مندوب بالنسبة للممولين (المقرض)؛ (6) ويعتبر القرض جائزا في هاته الحال كونه قرضا حسنا إذ أنه لا يجلب منفعة للممولين. (7)
- ث- **عقد رهن**: يكون بين الشركة والمنصة بحيث ترهن الفواتير حتى تضمن سداد المبلغ؛ وإن عقد الرهن لعوض القرض جائز باتفاق الفقهاء سواء كان الرهن في الحضر أو السفر. (8)

(1) ينظر: ص 44-45 من هذه المذكرة.

(2) ينظر: ص 45 من هذه المذكرة.

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، 81/6.

(4) مالك، المدونة، 654/3.

(5) ابن قدامة، المغني، 236/4.

(6) الخطاب، مواهب الجليل، 545/4، وشمس الدين الرملي، تحاية المحتاج، 220/4، وابن قدامة، المصدر نفسه، 236/4.

(7) الكاساني، مصدر سابق، 395/7، والخطاب، مصدر سابق، 547/4، وابن قدامة، المصدر نفسه، 240/4.

(8) ابن عابدين، رد المحتار، 477/6، والقرافي، الذخيرة، 75/8، والشيرازي، المهذب، 86/2، وابن قدامة، المصدر نفسه،

245/4، وقد استدلوا على جوازه استنادا على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَقْبُوضَةً﴾

[البقرة: 283]، وجه الاستدلال: أن نص الآية يدل على جواز الرهن في السفر واستدلوا على جوازه بالحضر، =الشوكاني،

فتح القدير، 348/1، من خلال حديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاما، ورهنه

درعه» أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرهن، باب الرهن عند اليهود وغيرهم، رقم الحديث: 2513، 143/3.

ج- عقد وكالة: بين المنصة والمستثمرين في تسليم مبلغ القرض للشركة، وفي بيع وشراء السلع؛ وعقد الوكالة فهو عقد مشروع في البيوع باتفاق الفقهاء،⁽¹⁾ ولا مانع من اجتماع الوكالة مع القرض ومع المضاربة ومع الرهن.⁽²⁾

3- الحكم على عمل منصة "ليندو"

بناء على ما سبق فإن العقود التي تعمل بها المنصة ظاهراً تعتبر صحيحة؛ ولكن ما يعكر على المنصة نصها على العقوبة التأخيرية في حال تأخرت الشركة الطالبة للتمويل في سداد مبلغ التمويل في فترة السماح الممنوحة لها وصرفها في أوجه الخير؛ فقد منع مجمع الفقه الإسلامي الشرط الجزائي في الديون باعتباره من الربا الصريح فهو زيادة عن القرض فقد جاء في القرار رقم: 12/1093: "يجوز الشرط الجزائي في جميع العقود المالية ما عدا العقود التي يكون الالتزام الأصلي فيها ديناً؛ فإن هذا من الربا الصريح".⁽³⁾

لكن حسب ما صرح به مؤسس منصة "ليندو" فإن المنصة لم تستخدم العقوبات التأخيرية منذ انطلاق عملها للالتزام بقدر ما يمكن بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد اعتمدت على رفع الرسوم الإدارية في طلبات التمويل القادمة على الشركة المتأخرة في السداد.⁽⁴⁾

(1) البابري، العناية، 499/7، والخطاب، مواهب الجليل، 181/5، والنووي، المجموع شرح المهذب، 92/14، ابن قدامة، المغني، 63/5، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها: قوله تعالى ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: 19].

(2) ابن قدامة، المصدر نفسه، 64/5.

(3) دورة مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الـ 12 بالرياض من 25 جمادى الآخرة على 1 رجب 1421 هـ الموافق لـ 23-28 سبتمبر 2000م بشأن موضوع الشرط الجزائي، <https://iifa-aifi.org/ar/2059.html>، تم الاطلاع يوم: 2024/03/27، على 10:09م.

(4) إيمان أسعد، نمو التمويل الجماعي بالدين، https://thmanyah.com/post/1jqy4pqhqd_1jhggnybp، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/03/27، على الساعة: 10:30م.

تعرض منصة ليندو قرار دار المراجعة الشرعية⁽¹⁾ والتي تعتمد عليه كرخصة لإجازة معاملاتها من الناحية الشرعية، ولكن هذا القرار لا يوضح العمليات التي تقوم بها منصة "ليندو" بشكل صريح، وأيضا لا يحدد ما أفاده عضو الهيئة الشرعية لمنصة "ليندو" رأفت شلبي⁽²⁾ بيانا كافيا لإباحة أعمال هذه المنصة إذ يبقى هناك غموض مادام أن المنصة لم تضع دفتر شروطها للتمكن من الحكم عليها خصوصا مع صدور فتوى موقع إسلام وجواب القاضية بتحريم هذا النوع من المنصات فعلى حسب ما أفقتي به فإن هذا النوع من المنصات يستخدم صيغة التورق المنظم غير أن هذا الأخير غير ظاهر في عملياتها المعلن عنها وإمكانية استخدامه في المعاملة بين المنصة والطرف الثالث المغيب عبر موقع المنصة.⁽³⁾

(1) منصة ليندو، https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/64c23d99737387d05f83bd25_1_-LDO-2149-02-01-01-22_SSB_Charter%20copy.pdf، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 10:07ص.

(2) رأفت الشلبي: مدير المراجعة والتدقيق الشرعي بدار المراجعة الشرعية بالبحرين، "...حاصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر حيث يتخصص بالقانون المدني والتجاري وقانون الشركات، تخصص في الفقه المالكي وقد تتلمذ على يد مشايخ عدة منهم الشيخ علي جمعة - مصر، السيد إبراهيم الخليفة الأحسائي - السعودية، الشيخ الدكتور ناجي العربي - البحرين"، دار المراجعة الشرعية، <https://shariyah.net/ar/management/>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على: 5:22م.

- تم التواصل مع الدكتور رأفت الشلبي عبر البريد الإلكتروني الخاص به raafat@shariyah.com، وقد تم تنظيم لقاء عن بعد عبر برنامج Teams، يوم الأربعاء 2024/02/28 على الساعة 9:45ص.

(3) موقع الإسلام سؤال وجواب، حكم التعامل مع منصات التمويل بالدين كمنصة ليندو ومنصة رقمية، <https://islamqa.info/amp/ar/answers/353992>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/06/17 على 8:09م.

المطلب الثاني: دور منصة "ليندو" في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة

في هذا المطلب سيتم بيان المتعاملين في منصة "ليندو" وكيفية عملية التمويل، ومدى استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من عمليات التمويل الجماعي التي تقوم بها المنصة.

الفرع الأول: طبيعة المتعاملين مع منصة "ليندو"

لدى منصة "ليندو" منتجات تمويلية وخدمات استثمارية تسعى من خلالها إلى تلبية احتياجات عملائها المناسبة مع ظروفهم، بحيث توجهها المنصة إلى فئتين اثنتين فقط يمكنها الاستفادة منها، وفيما يأتي يتم عرض كل من هاتين الفئتين.

أولاً: فئة المستثمرين

توفر منصة "ليندو" فرصاً استثمارية متنوعة توجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتصف بجدارة ائتمانية عالية بهدف الاستفادة من عملية التمويل بالنسبة للشركة أو المستثمر؛ تتم عملية الاستثمار عبر منصة "ليندو" في مدة تتراوح بين 30-180 يوماً كأقصى حد بحيث تشترط بعض الشروط للاستثمار في المنصة مع إمكانية الربح والخسارة⁽¹⁾.

1- شروط الاستثمار في المنصة⁽²⁾:

للاستثمار في منصة "ليندو" لا بدّ من توفر عدّة شروط لذلك وتتمثل في:

أ- **المستثمر**: مواطن سعودي أو مقيم بالغ 18 سنة، يملك هوية وطنية أو إقامة، ويملك حساب بنكي في أحد البنوك السعودية.

ب- **المبلغ المودع للاستثمار**: تشترط المنصة أن يكون 1000 ريال سعودي هو الحد الأدنى للمبلغ المستثمر به، ولا تفرض عليه المنصة أي رسوم لا في حال السحب ولا حال الإيداع.

(1) منصة "ليندو"، مصدر سابق، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/23، على: 5:50م.

(2) منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/faqs>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/23، على: 5:53م.

2- الربح والخسارة في منصة "ليندو"⁽¹⁾:

تصل نسبة الأرباح السنوية 9%-24% بالنسبة للمستثمرين، وذلك بحسب تقييم المخاطر للشركة المراد الاستثمار فيها، فكل ما كان تقييمها أقل كانت نسبة الأرباح أكبر بسبب ارتفاع المخاطر فيها.

يستلم المستثمر أرباحه خلال فترة 15 يوما من تاريخ الاستحقاق، وأما بالنسبة للخسارة قد يتعرض لخسارة أمواله لأن عقد التمويل يربط بين المستثمر وصاحب الشركة الممولة مباشرة، والمنصة ليست طرفا في العقد، حيث تعلق مسؤولية الاستثمار على الممول.

ثانيا: فئة الشركات الطالبة للتمويل

يمكن للشركات الاستفادة من مبلغ التمويل المتراوح بين 100 ألف و5 مليون ريال سعودي عبر منصة "ليندو" بضمانات تتمثل في سند الأمر والضمان الشخصي وفي بعض الأحيان يضاف إليها ضمان التنازل عن الفاتورة للمنصة، ولا تأخذ منصة ليندو أي رهانات؛ تقوم المنصة بهذه العملية مقابل رسوم إدارية بداية من 1%⁽²⁾.

1- شروط وطريقة الحصول على التمويل عبر منصة "ليندو"

للحصول على التمويل اللازم لا بد للشركات من توفير بعض الشروط والقيام بعدة خطوات سيتم عرضها فيما يأتي⁽³⁾:

أ- شروط الحصول على التمويل:

للحصول على المبلغ اللازم للتمويل لا بُدَّ من توفر هذه الشروط في الشركة الطالبة له:

- أن تملك هذه الشركة سجلا تجاريا سعوديا ساري المدة.

(1) منصة "ليندو"، المصدر نفسه، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/23، على: 6:10م، <https://lendo.sa/>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على: 5:52م.

(2) منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/faqs>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/24، على: 8:44ص.

(3) المصدر نفسه، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/24، على: 8:44ص.

- أن يكون عمر الشركة عاما فأكثر.
- أن تكون وجهة مبيعات الشركة تصدر إلى جهة حكومية أو شركات خاصة سعودية.
- ب- كيفية الحصول على التمويل:

بعد توفر الشروط المطلوبة في الشركة يمكنها أن تتحصل على التمويل عن طريق:

- تسجيل الشركة في المنصة ليتم التحقق من معلوماتها بعد ذلك.
- تحديد المبلغ المرغوب في تحصيله ثم يتم تقييم طلب التمويل في مدة لا تتجاوز 7 أيام.
- بعد قبوله يتم طرحه كفرصة استثمارية في منصة "ليندو".
- بعد جمع المبلغ المطلوب يتم إيداعه في حساب الشركة لدى المنصة.

ت- في حال استحالة جمع المبلغ المطلوب

عند عدم التمكن من جمع المبلغ المطلوب فإن المنصة تترك الخيار للشركة من حالتين: إما أن يتم سحب المبلغ المستثمر ويتم احتساب المراجعة على المبلغ الجديد، وإما رفض المبلغ وإعادةه للمستثمرين.

ملاحظة: يجب على العميل سداد قيمة مبلغ التمويل المتحصل عليه في الوقت المحدد ليتمكن من تحسين درجته الائتمانية والحصول على فرص تمويلية أخرى.

2- كيفية التعامل مع الشركات المتعثرة في السداد:

في حال تعثر الشركات طالبة التمويل عن سداد القرض يتم اتخاذ إجراءات حسب حالة كل شركة، وفيما يلي عرض هذه التدابير⁽¹⁾:

- أ- فترة سماح: تكون في حال تعدى موعد الاستحقاق 1-15 يوما، فتقوم منصة ليندو بتقديم مهلة للشركات لسداد ما عليها، وعمل المنصة في هذه الحال يوافق ما جاء في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:280].

(1) منصة "ليندو"، مصدر سابق، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 04:09م.

ب- فترة التأخر: في حال تعدى السداد عن موعد الاستحقاق 16-90 يوماً، تقوم منصة "ليندو" بمتابعة الشركة المتعثرة وتبحث عن سبب التأخر من قبل فريقها من أجل ضمان سداد الشركة بشكل عاجل؛ وتفرض عليها غرامة مالية يتم توزيعها على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الطيبة⁽¹⁾.

ت- فترة التعثر: تقوم المنصة في هذه الحال بتطبيق إجراءات التحصيل التي يحددها البنك المركزي السعودي.

الفرع الثاني: دور منصة "ليندو" في تمويل المؤسسات الصغيرة

يظهر الدور التمويلي لمنصة "ليندو" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقاريرها المالية التي تقوم بنشرها بشكل دوري على موقعها الإلكتروني، وفيما يأتي بيان دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة.

أولاً: إحصائيات منصة "ليندو" في عمليات التمويل منذ انطلاقتها

أ- إحصاء إجمالي التمويلات لمنصة ليندو

يتضمن الجدول الآتي إحصائيات منصة "ليندو" منذ انطلاق عملها إلى اليوم:

جدول رقم 4-4: إحصائيات منصة "ليندو" من بداية شهر جانفي 2020- إلى غاية نهاية شهر مارس 2024

عدد فرص التمويل	إجمالي مبلغ التمويل	نسبة التعثر
أزيد من 3500	1.5 مليار ريال سعودي	1%

المصدر: من إعداد الطالبة؛ اعتماداً على معطيات منصة "ليندو" <https://lendo.sa/faqs>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على 6:04م.

(1) هذا في القانون وعلى حسب مؤسسها فإن المنصة لا تطبق هذا الحكم، ينظر: ص 63 من هذه المذكرة.

بناء على معطيات الجدول رقم -4- إنه قد تم منح أزيد من 3500 قرضا تمويليا لـ137 شركة تم تمويلها بشكل مباشر عبر منصة "ليندو" منذ انطلاق عملها سنة 2020 أي على مدار أربع سنوات بمبلغ تجاوز قدره 1.5 مليار ريال سعودي، وهذا ما ساهم في سد جزء من الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وذلك بتغطية المنصة نسبة 40% من طلبات التمويل المطروحة بالسوق؛ يعتبر هذا الدعم التمويلي بمثابة حافز لهذه الشركات بحيث تصب كل تركيزها على كيفية تطويرها ونموها بدل التركيز على كيفية الحصول على التمويل لسداد مستحققاتها من دفع رواتب العمال وتسديد فواتير الموردين...؛ وقد بلغت نسبة نمو الشركات الممولة من طرف منصة ليندو 20% مما يضمن استمرار نشاط الشركات وبالتالي توسعها يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الذي يساهم بدوره في رفع النمو الاقتصادي؛ ويؤدي زيادة نشاطها أيضا إلى توفير فرص عمل أكبر فيساعد على امتصاص نسبة من البطالة فقد ساهمت منصة "ليندو" في خلق أزيد من 600 فرصة عمل، وهذا مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي المساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية⁽¹⁾.

بلغت نسبة التعثر في سداد الديون بالنسبة للشركات طالبة التمويل 1% منذ انطلاق عمل المنصة، أي أن عدد الفرص المتعثرة بلغ 35 فرصة، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالعدد الكلي؛ إذ تحاول المنصة جاهدة في تقليل نسبة التعثر بأقصى ما يمكنها من خلال الدراسة الشاملة للجدارة الائتمانية للشركات التي تجريها المنصة، بالإضافة إلى مرافقة ليندو الشركات خلال عملية

(1) منصة ليندو، تقرير مجلس الإدارة 2023، https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/65e821f69e0ec5a2f9eb83b8_%D8%A%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202023.pdf، ص5، تم الاطلاع عليه

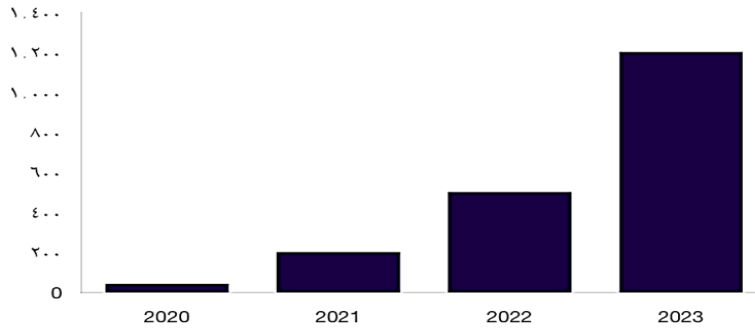
التمويل بمساعدتها على إدارة أعمالها بكفاءة وتتبع أسباب التعثر ومحاولة توجيهها قدر الإمكان بهدف استرجاع الأموال الممنوحة لها.⁽¹⁾

يعتبر عدم فرض أي فوائد إضافية من المنصة عند استرداد المبالغ المقرضة حافزا لاستقطاب الشركات طالبة التمويل، فهي تخفف أعباء إضافية للشركات وحتى العقوبات التأخيرية لم تستخدمها المنصة ولا مرة منذ انطلاق عملها حرصا من إدارة المنصة على الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية، فتتخذ إجراء رفع الرسوم الإدارية بدلا عنه؛ وعليه يعد هذا النوع من التمويل الجماعي كبديل للتمويل التقليدي الربوي.⁽²⁾

ب- إجمالي القروض الممنوحة عبر المنصة

في الشكل رقم -10- يتضح الحجم الإجمالي التراكمي للقروض الممنوحة من طرف منصة ليندو منذ انطلاق عملها على غاية نهاية 2023:

الشكل رقم -10-: الحجم الإجمالي للقروض للممنوحة عبر "ليندو" 2023-2020



المصدر: منصة "ليندو" <https://lendo.sa/statistics> ، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 5:11م.

(1) منصة "ليندو"، <https://lendo.sa/terms-conditions> ، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/17، على: 6:11م.

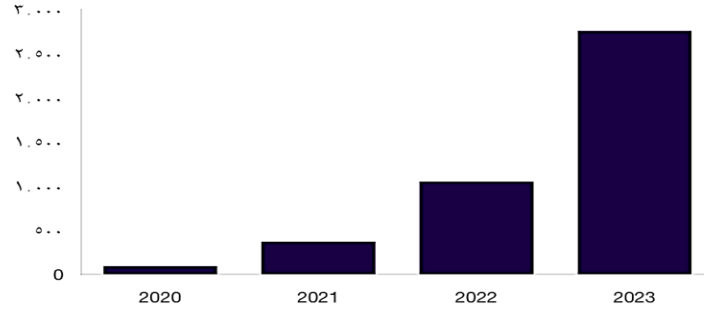
(2) إيمان أسعد، نمو التمويل الجماعي بالدين، مصدر سابق، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 10:45م.

يوضح الشكل رقم-10- الإجمالي التراكمي للقروض الممنوحة عبر منصة "ليندو" خلال 2020-2023، ففي سنة 2020 كان حجم القروض أقل من 100 مليون ريال سعودي، وفي سنة 2021 تجاوز الـ 200 مليون، بينما في سنة 2022 فقد قارب حجم التمويل 600 مليون ريال فقد شهد زيادة قرابة 3 أضعاف خلال سنة واحدة، والملاحظ الزيادة الكبيرة جدا خلال سنة 2023 فقد تضاعف إلى 1200 مليون ريال سعودي، وهذا دليل على قوة نجاح المنصة بتوفيرها احتياجات المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة، وفرض نفسها في المجتمع السعودي.

ت- عدد القروض الممنوحة عبر المنصة

يبين الشكل رقم -11- عدد القروض التي منحتها منصة "ليندو" منذ انطلاق عملها في بداية جانفي 2020 إلى نهاية ديسمبر 2023:

الشكل رقم -11-: عدد القروض الممنوحة عبر منصة "ليندو" خلال فترة 2020-2023



المصدر: منصة " ليندو " <https://lendo.sa/statistics>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 5:11م.

يمثل الشكل رقم -11- عدد القروض التي تم منحها عبر منصة "ليندو" منذ انطلاق عملها؛ فقد بلغ في سنة 2020 حوالي 100 قرض أي 100 عملية تمويل للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وفي سنة 2021 تزايد العدد إلى حوالي 5 أضعاف؛ وبالنسبة لسنة 2023 فقد بلغ عدد القروض الممنوحة حوالي 2700 قرض منذ انطلاق عمل المنصة.

يفسر التزايد الكبير والمستمر على طلب التمويل عبر منصة "ليندو" من طرف الشركات على أن المنتجات التمويلية الممنوحة من طرف المنصة تلي احتياجات الشركات بناء على عدة عوامل تتوفر في المنصة وهي⁽¹⁾:

- أسعار المنصة ليست على نسق واحد فهي تحدد السعر بناء على حجم الشركة وقدراتها على السداد، ولهذا أثر إيجابي عليها.
- عملية طلب التمويل عبر "ليندو" تتم بكل سهولة فهي خالية من أي تعقيد؛ لا تتطلب بذل الجهد في عناء التنقل فهي تراعي الانشغالات المتراكمة لأصحاب الشركات لهذا تم برمجت عملية التمويل بطريقة الكترونية بالكامل، وهذا ما يضمن سرعة وكفاءة المنصة في تلبية احتياجات الشركات.
- عملية الرد بالموافقة على طلب التمويل تتم في مدة زمنية قصيرة أقصاها ثلاثة أيام، وفي حال كانت أول طلب تمويل لهذه الشركة على المنصة يستغرق مدة 24 ساعة، وإن كان ثاني طلب لها يتم صبُّ مبلغ التمويل في حساب الشركة خلال ساعة واحدة؛ وهذا ما ساهم في تقليص فترة الانتظار الطويل للتمويل من البنوك والتي قد لا تقبل غالبا.
- في حال عدم الموافقة على الطلب يتم توضيح سبب الرفض وتوجيه الشركة في إعادة الطلب مرة أخرى بعد تصحيح الخلل.
- يعد طلب التمويل من المنصة أقل تكليفا لأنه يقلص عدد الوسطاء بين الممولين وبين الشركات الصغيرة.

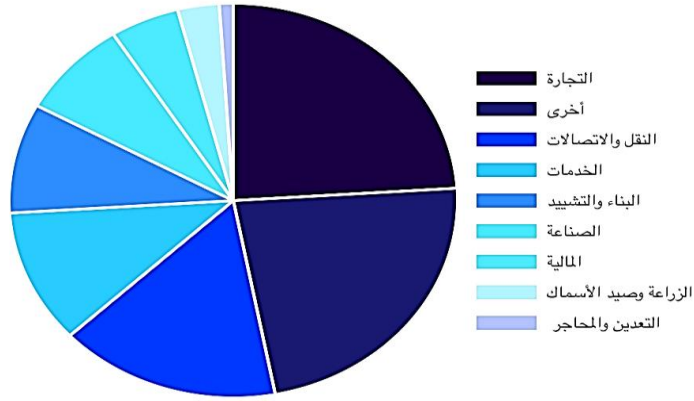
(1) منصة "ليندو" بتصرف بناء على المصادر السابقة في دراسة الحالة، وينظر: جيسي كرم، ماهي آلية عمل شركة ليندو السعودية؟، قناة بانوراما اف ام، <https://youtu.be/IilkCR77hvo?si=fzOdPhbynX99P6xC>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/21، على: 6:51م.

تعتبر العناصر المذكورة سابقا من الحوافز المساهمة بدرجة كبيرة في التزايد على طلب التمويل من المنصة، وعليه فإن منصة ليندو لها دور كبير في سد الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة مقارنة بحداتها.

ثانيا: القطاعات الممولة من طرف "ليندو"

يوضح الشكل رقم -12- مختلف القطاعات التي تم تمويلها من طرف منصة ليندو:

الشكل رقم -12-: القطاعات الممولة من طرف منصة "ليندو"



المصدر: منصة "ليندو" <https://lendo.sa/statistics>، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/22، على: 5:10م.

من خلال الشكل -12- يتضح أن أغلبية التمويلات تتجه نحو قطاع التجارة بدرجة أولى، ثم قطاع النقل والاتصالات، ويليه قطاعي الخدمات البناء والتشييد، والملاحظ أن قطاع الزراعة يتنديل الترتيب.

الخاصة

الحمد لله الذي وفقني للبدء وحسن ختام هذه الدراسة تحت عنوان: "الأحكام الفقهية لمنصات التمويل الجماعي الفقهية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة - منصة "ليندو" نموذجاً"، حيث تعد هذه المنصات تجربة رائدة في الدول الإسلامية، إذ تعتبر بديلاً تمويلياً للمؤسسات الصغيرة؛ وبعد التعمق في هذه الدراسة تبين أن لها دور فعال في تنشيط عجلة الاقتصاد إذ لا بد أن تحظى من تأطير تنظيمي إقليمي ووطني، وعليه فقد تمّ في هذه الدراسة التطرق إلى أغلب الجوانب المفاهيمية للتمويل الجماعي عبر المنصات، من خلال عرض تعريفه وأهميته وواقعه، ومخاطره؛ ثم بيان الأحكام المتعلقة بالتمويل الجماعي ومنصاته، ودراسة حالة منصة "ليندو" التي من خلالها اتضح دور المنصات الإسلامية للتمويل الجماعي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة؛ وقد توصلت إلى عدة نتائج وتوصيات ندرجها في ما يلي:

أولاً: النتائج

- 1- اهتمام الهندسة المالية الإسلامية بكبار المستثمرين في إيجاد حلول تمويلية كالمراجحة والإجارة وغيرها وإهمالها لصغارهم يعد عيباً من عيوبها إذ أنهم يشكلون قاعدة اقتصادية كبيرة تضاهي قاعدة الكبار.
- 2- تركز منصات التمويل الجماعي في الدول المتقدمة بشكل كبير مقارنة بالدول النامية، دليل على فاعلية هذه المنصات، وقوة البنية التحتية للإنترنت مع وعي شعوبها.
- 3- تواجه منصات التمويل الجماعي عدة مخاطر ولعل من أهمها: خطر الاحتيال وسرقة الأموال، وخطر الاختراق، لذا يمكن للمنصة استخدام إحدى التقنيات المالية كالبوك تشين وغيرها من أجل حمايتها.
- 4- يمثل التمويل الجماعي نوعاً من أنواع التمويل الإسلامي إلا أنه يدمج بين أدواته وأدوات التكنولوجيا المالية.
- 5- انشاء عدة منصات التمويل الجماعي إسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة يمكنها من التطور والنمو بشكل سريع.

- 6- تُخَلِّصُ منصات التمويل الجماعي المستثمرين الراغبين في الحصول على التمويل من الاستغلال المادي الكبير للبنوك.
- 7- نجاح منصات التمويل الجماعي يعتمد بدرجة أولى على وعي الشعوب، البنية التحتية للإنترنت، نظام دفع الكتروني، وأطر تنظيمية مناسبة لها.
- 8- التمويل الجماعي يعد عاملا على تحقيق الشمول المالي نظرا لاعتماده الكلي على النظام الدفع الإلكتروني.
- 9- يساهم التمويل الجماعي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تسريع عجلة الاقتصاد بتوفيره للسيولة المالية للمشروعات، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي التخفيف من نسبة البطالة بتوفيرها مناصب عمل.
- 10- تعد التجربة السعودية في مجال التمويل الجماعي تجربة رائدة، ومن عوامل نجاحها التنظيم القانوني لها وتوفير البيئة المناسبة لتطويرها.
- 11- تستعد الجزائر للدخول في عالم منصات التمويل الجماعي ولكنها تواجه العديد من التحديات التي لا بد من تخطيطها كوعي المجتمع الجزائري وضعف البنية الرقمية.

ثانيا: التوصيات

- 1- دراسة كل شكل من أشكال التمويل الجماعي من ناحية فقهية مفصلة مع اختيار نماذج متعددة لكل نوع فإن هذه الدراسة غير شاملة لجميع أنواعه.
- 2- على الجامعات رفع وعي الشباب الجزائري بالتمويل الجماعي ومنافعه كونها توجه اهتماماتها مؤخرا في تشجيع انشاء المؤسسات الناشئة والصغيرة.
- 3- على الجهات المعنية إدراج التمويل الجماعي عبر المنصات كتخصص يدرس في الجامعات الجزائرية.
- 4- على الحكومة الجزائرية الاهتمام بهذا المجال نظرا لأهميته وحاجة فئة كبيرة من شباب المجتمع الجزائري له، بتقنين قوانين منظمة تسهل عملية التمويل عبر المنصات الإلكترونية.

تم بحمد الله وفضله

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾	البقرة	198	43
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾		238	62
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾		245	39
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ 278 فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾		278-279	40
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾		280	67
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾	المائدة	02	33
﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾	الكهف	19	63
﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾	الروم	39	36
﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	المتحنة	08	34

43	20	المزمل	﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾
----	----	--------	---

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

رقم الصفحة	المصنف الحديثي	طرف الحديث
33	صحيح مسلم	«والله في عون العبد ما كان العبد»
34	صحيح مسلم	«مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم»
34	صحيح مسلم	«إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو»
35	صحيح البخاري	«قدمت عليّ أُمِّي وهي مشرّكة»
35	صحيح مسلم	«من كان معه فضل ظهر»
36	صحيح البخاري	«كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها»
39	سنن ابن ماجة	«ما من مسلم يقرض مسلماً»
40	صحيح مسلم	«أعطه إياه، خيار الناس»
40	صحيح مسلم	«لعن آكل الربا وموكله»
44	الموطأ	«خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر»
49	سنن أبي داوود	«يا معشر التجار»
49	صحيح البخاري	«لا تلقوا الركبان»
50	سنن البيهقي الكبرى	«المسلمون عند شروطهم»
62	صحيح البخاري	«اشترى من يهودي طعاماً»

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	عناصر التمويل الجماعي الأساسية	1
21	حجم التمويل الجماعي العالمي 2015-2020	2
22	حجم التمويل الجماعي العالمي 2017-2020 باستثناء الصين	3
23	حجم التمويل الجماعي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا	4
25	توزيع منصات التمويل الجماعي عبر العالم	5
54	الهيكل التنظيمي لمنصة "ليندو"	6
60	طلب التمويل من الشبكة وعرضها كفرصة استثمارية عبر المنصة	7
60	عملية المراجعة عبر منصة "ليندو"	8
61	عملية تسليم واسترجاع المبلغ المجموع	9
70	الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة عبر "ليندو"	10
71	عدد القروض الممنوحة خلال 2020-2023	11
73	القطاعات الممولة عبر منصة "ليندو"	12

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	الفرق بين التمويل الجماعي والإسلامي والتقليدي	1
24	واقع التمويل الجماعي في الجزائر	2
68	احصائيات منصة ليندو من بداية جانفي 2020-نهاية مارس 2024	4

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: كتب القرآن الكريم وعلومه

القرآن الكريم (مصحف المكتبة الشامة)

- 1- ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دون ط، 1984م.
- 2- الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- 3- السعدي، تيسير الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ / 2000م.
- 4- الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ.
- 5- الصابوني، صفوة التفاسير، دار الصابوني للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1417هـ/1997م.
- 6- الطبري، جامع البيان، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- 7- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
- 8- محمد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون ط، 1990م.

ثانياً: كتب الحديث وعلومه

- 1- ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، تح: كمال الحوت، مكتبة الرياض، ط1، 1409هـ.
- 2- ابن بطلال، شرح صحيح البخاري، تح: أبو تميم بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1423هـ/2003م.
- 3- ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، دون ط، 1379هـ.
- 4- ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تح: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، دون ط، دون ت.

- 5- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، تح: الأرنبوط وغيره، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ/2009م.
- 6- أبو الأشبال، شرح صحيح مسلم، دون دار النشر، دون ط، دون ت.
- 7- الألباني، غاية المرام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1405هـ.
- 8- البخاري، صحيح البخاري، تح: محمد الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- 9- البيهقي، السنن الكبرى، تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1424هـ/2003م.
- 10- الخطابي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ/1932م.
- 11- الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تح: طه سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م.
- 12- القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419هـ/1998م.
- 13- المازري، المعلم بفوائد مسلم، تح: الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ط2، 1988م.
- 14- مالك، الموطأ، تح: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون ط، 1406هـ/1985م.
- 15- مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ت؛ محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون ط، دون ت.
- 16- موسى لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط1، 1423هـ/2002م.

ثالثا: الكتب في الفقه الإسلامي

المذهب الحنفي:

- 1- ابن عابدين، رد المختار على الرد المختار، دار الفكر، بيروت، دون ط، 1412هـ/1992م.
- 2- البابرتي، العناية شرح الهداية، دار الفكر، دون ط، دون ت.
- 3- الزيلعي، تبين الحقائق، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ط1، 1313 هـ.

- 4- السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، دون ط، 1414هـ/1993م.
5- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ/1986م.

المذهب المالكي:

- 1- ابن جزى، القوانين الفقهية، تح: محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، ط1، دون ت.
2- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، دون ط، 1425هـ/2004م.
3- الخطاب، مواهب الجليل، دار الفكر، ط3، 1412هـ/1992م.
4- الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، دون ط، دون ت.
5- عليش، منح الجليل، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/1989م.
6- زروق، شرح الرسالة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1427هـ/2006م.
7- القاضي عبد الوهاب البغدادي، التلقين، تح: أبي أويس التطواني، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ/2004م.
8- القراني، الذخيرة، تح: محمد حجي وغيره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.
9- مالك، المدونة، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1994م.

المذهب الشافعي:

- 1- البكري، إعانة الطالبين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ/1997م.
2- الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تح: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ط1، 1428هـ/2007م.
3- الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، 1404هـ/1984م.
4- الشيرازي، المهذب، دار الكتب العلمية، دون ط، دون ت.
5- النووي، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، دون ط، دون ت.
6- النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تح: زهير شاوش، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، ط3، 1412هـ/1991م.

المذهب الحنبلي:

- 1- ابن قدامة، المغني، مكتبة القاهرة، دون ط، 1388هـ/1968م.
- 2- ابن مفلح، المبدع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ / 1997 م.
- 3- أبو الخطاب، الهداية، تح: عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، 1425 هـ / 2004 م.
- 4- البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، دون ط، دون ت.
- 5- عبد الكريم اللاحم، المطلع على دقائق زاد المستنقع، دار اشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1429هـ/2008م.
- 6- المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط2، دون ت.

رابعاً: كتب أخرى:

- 1- ابن القطان، الإقناع في مسائل الإجماع، تح: حسن الصعيدي، ط1، 1424هـ/2004م.
- 2- ابن المنذر، الإجماع، تح: فؤاد عبد المنعم، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ/2004م.
- 3- أيوفي، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 2022م.
- 4- الجريدة الرسمية، رقم 33، 1441هـ/2020م.
- 5- الجريدة الرسمية، رقم 68، 1445هـ/2023م.
- 6- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م.
- 7- الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ.
- 8- عبد الرحمن الأرتطم، الوساطة المالية في المعاملات المالية، دار اشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1416هـ.
- 9- علي العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين، الدار الأثرية، عمان -الأردن-، ط1، 1428هـ/2007م.

خامسا: بحوث علمية:

- 1- أحمد حسن، إجراء عقود المعاوضات عبر وسائل الاتصال الحديثة بديلا عن حضور مجلس العقد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، م 38، ع5، ديسمبر 2022م.
- 2- أحلام السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع- وآفاق المستقبل، المجلة العلمية للدراسات والبحوث الإدارية، م6، ع1، ماي وجوان، 2020م.
- 3- أحمد بن هلال الشيخ، التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية، مجلة فضاء، ع13، دون ت.
- 4- أحمد محمود أحمد، التمويل الجماعي كآلية لتمويل المشروعات البحثية والريادية بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب المعاصرة، جامعة الأزهر، كلية التربية للبنين، أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم، دراسات وتجارب، م2، 2020م.
- 5- أسماء بللعماء، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة-إشارة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية، م5، ع2، 2020م.
- 6- بون إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، م2، ع2، 2022م.
- 7- بومدين يوسف، شتوان صونية، الحاجة إلى التمويل: كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09/12/2014م.
- 8- حسين شحاتة، القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة، سلسلة أبحاث ودراسات في فقه رجال الأعمال، منشور على قناة الباحث العلمي في التلغرام، <https://t.me/+SGEvXTqIR5JNtxFoK>
- 9- رياض العينوس، دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، م5، ع1، جوان 2022م.

- 10- زكرياء دمدوم وآخرون، مساهمة التمويل الجماعي في دعم المؤسسات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي: دراسة استشرافية حالة الوادي "الجزائر"، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، جامعة البصرة، م2، ع4، 2021م.
- 11- سالم مجدي عادل، التمويل التساهمي كنموذج بديل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع، تحديات وآفاق، مجلة شعاع الاقتصادية، م6، ع2، 2022م.
- 12- سعودي صالح الدين، حماني عبد الرؤوف، منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، دون م، دون ع، دون ت.
- 13- عبد العزيز صلاح الدين، عاشوري بدر الدين، منصات التمويل الجماعي كبديل وواعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة منصة شريكي الجزائرية- مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، م5، ع1، 2023م.
- 14- عماد البركات وآخرون، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية، مؤسسة الراجحي الخيرية، 2020م.
- 15- عماد الزيادات، هبة الثواب وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م46، ع3، 2019م.
- 16- عمران عبد الحكيم، قريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، دون م، ع13، 2018م.
- 17- عويسي أمين، مومني إسماعيل، منصات التمويل الإسلامي الذكية أداة مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، م12، ع2، ديسمبر 2021.
- 18- فيصل شياد، فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، م8، ع1، 2019م.

- 19- محمد العيش الصالحين، الحوكمة والتمويل الجماعي، قراءة في التجربة الفرنسية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، م4، دون ع، 2016م.
- 20- هاجد العتيبي، منصات التمويل الجماعي: دراسة فقهية تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المدينة المنورة، م55، ع198، 2021م.
- 21- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، منصات الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، 2019م.
- 22- وقنوني باية، عمارة منال، التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، دون م، دون ع، دون ت.

سابعاً: مواقع الكترونية:

- 1- https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/65e821f69e0ec5a2f9eb83b8_%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202023.pdf
- 2- https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/64c23d99737387d05f83bd25_1_-_LDO-2149-02-01-01-22_SSB_Charter%20copy.pdf
- 3- https://assets-global.website-files.com/64b3d44b75703fdd986f9ab3/655a19817dbc4d780502d4a7_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8

[%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1%20-%20Lendo.pdf](#)

4- <https://dorar.net>

5- <https://iifa-aifi.org/ar/1789.html>

6- <https://iifa-aifi.org/ar/2059.html>

7- <https://lendo.sa>

8- <https://lendo.sa/about>

9- <https://lendo.sa/faqs>

10- <https://lendo.sa/shariah-compliant>

<https://lendo.sa/invest>

11- <https://lendo.sa/statistics>

12- <https://lendo.sa/terms-conditions>

13- <https://shariyah.net>

<https://www.cst.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx>

14- https://thmanyah.com/post/1jqy4pqhqd_1jhggmmybp

15- <https://www.cst.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx>

16- https://youtu.be/2gWIWZ9TJgk?si=TAAn4gBSRbLHf_THB

17- <https://youtu.be/IilkCR77hvo?si=fzOdPhbyn99P6xC>

C

ثامنا: بحوث علمية باللغة الإنجليزية:

- 1-Abdelaziz Salaheddine (2022), Algeria's Crowdfunding Challenges and Prospects, Revue Le Manager, Special edition about the International scientific conference draft Digital platforms economy – opportunities and challenges, V9, Special edition.
- 2-Abdelaziz Salaheddine (Mars2023), Azouaou Ahmed Rami, The Advantages and Challenges of Islamic Crowdfunding as an Alternative Funding Source, Journal of Economic and Management, V7, N1.
- 3-Ivo Jenik and others, Crowdfunding and Financial Inclusion, Working paper, CGAP.
- 4-HODHEIR Latifa (2021), OUGUENOUNE Hind, Crowdfunding as an alternative financing solution for SMEs in Algeria, Dirassat Journal Economic Issue, V12, N2.
- 5-Lamia HAOUAM (June2023), Islamic crowdfunding as an innovative mechanism for financing startups: the reality of the Malaysian experience, Dirasat Iqtissadiya Review, V10, N1.
- 6-Tania Ziegler and others (2021), The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report, Cambridge Centre for Alternative Finance 10

Trumpington Street, Cambridge CB2 1QA, United Kingdom.

7-THE WORLD BANK (2013), Crowdfunding's Potential for the Developing World, Information for Development Program infoDev, The World Bank.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

الملخص

أ

مقدمة

9

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي عبر المنصات

10

المطلب الأول: ماهية التمويل الجماعي عبر المنصات

10

الفرع الأول: مفهوم التمويل الجماعي

11

الفرع الثاني: نشأة التمويل الجماعي

13

الفرع الثالث: عناصر التمويل الجماعي

15

الفرع الرابع: خصائص ومزايا التمويل الجماعي عبر المنصات

17

الفرع الخامس: أهمية التمويل الجماعي عبر المنصات

18

الفرع السادس: أهم الفروقات بين التمويل الجماعي وباقي أنواع التمويلات

20

الفرع الأول: واقع التمويل الجماعي عبر المنصات

25

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية التمويل الجماعي عبر المنصات

26

الفرع الثالث: آليات ومراحل التمويل الجماعي

28

الفرع الرابع: مخاطر التمويل الجماعي

30

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمويل الجماعي ومنصاته

- 31 المطلب الأول: أحكام عمل منصات التمويل الجماعي وضوابطه الشرعية
 31 الفرع الأول: حكم إبرام العقود عبر منصات التمويل الجماعي
 32 الفرع الثاني: حكم العمولة التي تنقضاها منصة التمويل الجماعي
 34 الفرع الثالث: الضوابط الشرعية لعقد التمويل الجماعي عبر المنصات
 35 المطلب الثاني: أحكام التمويل الجماعي عبر المنصات
 35 الفرع الأول: حكم التمويل الجماعي القائم على التبرع
 41 الفرع الثاني: حكم التمويل الجماعي القائم على الإقراض
 44 الفرع الثالث: حكم التمويل الجماعي القائم على المكافآت
 46 الفرع الرابع: حكم التمويل الجماعي القائم على المساهمة

المبحث الثالث: منصات التمويل الجماعي الإسلامية كآلية تمويل بديلة للمؤسسات

- 52 الصغيرة -دراسة حالة منصة "ليندو" -

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنصة "ليندو" ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية
 53
 53 الفرع الأول: نبذة تعريفية عن المنصة
 الفرع الثاني: مدى تطبيق منصة "ليندو" لأحكام الشريعة الإسلامية في عملية التمويل
 الجماعي
 58
 65 المطلب الثاني: دور منصة "ليندو" في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة
 65 الفرع الأول: طبيعة المتعاملين مع منصة "ليندو"
 68 الفرع الثاني: دور منصة "ليندو" في تمويل المؤسسات الصغيرة
 74 الخاتمة

76

الفهارس

76

فهرس الآيات القرآنية

77

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

78

فهرس الأشكال

79

فهرس الجداول

80

فهرس المصادر والمراجع

90

فهرس المحتويات
